

# صناعة مزيت الزيتون في فلسطين واقعها وآفاقها المستقبلية

**د. ذياب علي ذياب جرار\***

---

\* أستاذ مساعد في العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، منطقة رام الله والبيرة التعليمية.

## ملخص البحث:

تعتبر صناعة زيت الزيتون في فلسطين من الصناعات الريادية في الاقتصاد الوطني حيث تمتاز هذه الصناعة بميزة نسبية وتنافسية تؤهلها المنافسة في الاسواق الخارجية وبالتحديد العربية منها، كما تعمل هذه الصناعة على تشجيع التشابكات الامامية والخلفية بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وكذلك داخل القطاع الصناعي نفسه. ونظراً لأهمية زيت زيتون باعتباره سلعة استراتيجية تمس الامن الغذائي الفلسطيني والعربي جاء هذا البحث لإستعراض وتحليل واقع هذه الصناعة وآفاقها المستقبلية وذلك تمهيداً لوضع خطة عمل واضحة ومحددة لتطوير هذا القطاع كي تساعد على مواجهة الاحتياجات الفلسطينية من هذه المادة الاساسية بالكمية والنوعية المطلوبة. ولإعداد هذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. وللوصول الى نتائج ذات اهمية تم حصر الدراسة في الفترة ٩٩-١٩٩٥، أي في عهد السلطة الفلسطينية، وتم الاعتماد بشكل رئيسي على الاحصاءات ذات العلاقة والمتوفرة لدى الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني من خلال المسوحات المختلفة التي قام بإعدادها.

## Abstract

*The Palestinian olive oil industry is one of the promising industries in the national economy as it enjoys a high comparative and competitive advantages that make it qualified enough to compete in export markets , especially the Arab markets. In addition, this industry encourages forward and backward linkages between both the agricultural and industrial sectors and within the Industrial sector itself. In view of the importance of olive oil as a strategic commodity necessary to achieve food security to the Palestinian and Arab Societies, the study tries to overview and analyse the reality and future of this Industry so as to make a clear-cut plan to develop this Industry in order to satisfy the Palestinian needs from this commodity according to the required quantity and quality. To perform this study, the descriptive, analytical and comparative methodology was used. To reach to findings of significance, the researcher mainly relied on related surveys made by the Palestinian Central Bureau of Statistics during the period 1995 -99 i.e , the peace era.*

# صناعة زيت الزيتون في فلسطين واقعها وآفاقها المستقبلية

## المقدمة:

انطلاقاً من أهداف السلطة الفلسطينية في تطوير الصناعة الفلسطينية وإيجاد أفضل الصيغ العلمية والعملية وصولاً إلى صناعة وطنية متقدمة وتوفير المواد الأولية اللازمة لها محلياً، ونظراً لأهمية زيت الزيتون باعتباره سلعة استراتيجية محلياً تمس الأمن الغذائي الفلسطيني والعربي، جاء هذا البحث لاستعراض واقع ومستقبل صناعة زيت الزيتون في فلسطين تمهيداً لوضع الخطط والآليات اللازمة لتطوير هذه الصناعة. لذا، جاء هذا البحث منقسماً إلى سبعة مباحث رئيسية، حيث يستعرض المبحث الأول واقع القطاع الزراعي في فلسطين من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية، أما المباحث الأخرى فتستعرض قطاع الزيتون من حيث مساهمته في الاقتصاد الوطني، مراحل العملية الإنتاجية للزيتون ومنتجاته، أنواع معاصر الزيتون العاملة في فلسطين حسب مستوى الأتمتة، تحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية لنشاط معاصر الزيتون في فلسطين، دور الحكومة في تطوير هذا القطاع ومستقبل صناعة الزيتون في فلسطين واختتمت الدراسة بخلاصة تضم النتائج والتوصيات العامة والتي من شأنها أن تساهم في تطوير هذا القطاع الهام من الاقتصاد الوطني.

## الأهداف العامة للبحث:

تلعب الزيوت النباتية وبالتحديد زيت الزيتون دوراً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي الفلسطيني والعربي، وعليه جاءت هذه الدراسة لتشخيص واقع ومستقبل صناعة زيت الزيتون في فلسطين من حيث الإنتاج، التصنيع، الاستهلاك والتسويق وكذلك الإمكانيات المتوفرة لدى هذا القطاع الهام من الاقتصاد الوطني، دور الحكومة في تطوير هذا القطاع وكذلك أثر الاتفاقيات المبرمة على مستقبل هذه الصناعة. نتيجة لذلك جاءت هذه الدراسة تمهيداً لوضع خطة عمل واضحة ومحددة لتطوير هذا القطاع كي تساعد على مواجهة الاحتياجات الفلسطينية من هذه المادة الأساسية بالكمية والنوعية المطلوبتين.

## منهجية البحث:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لإعداد هذا البحث. ولقد تم استخدام أسلوب التوزيع النسبي والمتوسطات المختلفه لغرض التحليل والمقارنة. ولذات الغرض تم الاعتماد وبشكل رئيسي على الإحصاءات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبالتحديد مسح معاصر الزيتون للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٩، المسح الزراعي للعام ٩٧-٩٨، الحسابات القومية ٩٥-٩٩، حسابات التجارة الخارجية ٩٤-٩٨، تقديرات إحصاءات السكان في الأراضي الفلسطينية ١٩٩٧-٢٠٢٥ وغيرها. كما تم الرجوع إلى البيانات الإحصائية المتوفرة لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بهذا القطاع مثل وزارة التجارة والاقتصاد، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، وزارة التموين، مؤسسة المواصفات والمقاييس، اتحاد معاصر الزيتون، لجان الإغاثة الزراعية... وغيرها. كما تم إجراء مقابلات شخصية معمقة مع العديد من أصحاب معاصر الزيتون ومنشآت التعبئة والوكلاء. وتم كذلك الاطلاع على العديد من الدراسات وأوراق العمل المعدة بخصوص هذه الصناعة.

## فرضيات البحث:

- لغرض إعداد البحث، تم وضع الفرضيات التالية:
- \* تعتبر معاصر الزيتون في فلسطين كثيفة رأس المال capital Intensive وقليلة العمالة.
  - \* إن مراحل إنتاج الزيتون والزيت في فلسطين ابتداءً من مرحلة القطف وحتى مرحلة عصر الزيتون وتخزينه لا يراعى فيها الأسس العلمية وبالتالي أثر ذلك سلباً على جودة ومواصفات الزيت المستخلص.
  - \* إن جودة ومواصفات زيت الزيتون الفلسطيني ليست بعيدة كثيراً عما حدده مجلس الزيوت الدولي من مواصفات عالمية لهذا المنتج.
  - \* لا يوجد هناك اهتمام كافي من قبل الحكومة بهذا القطاع الهام من الاقتصاد الوطني.
  - \* هناك تذبذب ولكن بشكل متناقص في معظم المؤشرات الاقتصادية والصناعية لصناعة الزيت في فلسطين وهذا يعود جزئياً إلى ظاهرة تبادل الحمل.
  - \* إن معدل استهلاك زيت الزيتون الفلسطيني يتزايد بشكل أكبر من معدل الزيادة في الإنتاج.

## محددات البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة وتحليل واقع صناعة زيت الزيتون في فلسطين من خلال تحليل نشاط معاصر الزيتون خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، أي في عهد السلطة الفلسطينية وبالاعتماد الرئيسي على المسوحات المختلفة ذات العلاقة والتي قام بإعدادها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ نشأته في العام ١٩٩٤، وبالتالي يجب الحذر في تعميم النتائج على فترات زمنية ما قبل فترة الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم الاعتماد وبشكل ضيق على بعض الإحصاءات الإسرائيلية لغرض تدعيم البحث رغم إيماننا بأن هذه الإحصاءات مشوهة ومصحوبة بأهداف سياسية. في الواقع اعتمادنا بشكل رئيسي على مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نابع من هذه الحقيقة وكذلك كون معظم منشآت ومعاصر الزيتون الفلسطينية غير معتادة على توثيق بياناتها لسنوات سابقة، أضف إلى أنها غالباً ما تحاول حجب المعلومات الفعلية عن الباحثين.

## الزراعة في فلسطين - مؤشرات رئيسية<sup>(١)</sup>

يعتبر النشاط الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة من الأنشطة الإنتاجية الهامة، حيث يساهم هذا القطاع بما يقرب من ٣٨,٦٪ من إجمالي الإنتاج المحلي لعام ١٩٩٧ وبما يزيد عن ذلك في مجال الاستخدام، ومن المعروف أن القطاع الزراعي يؤدي دوراً رئيسياً في الاقتصاد القومي حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية، وتوفير العملات الأجنبية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتبرز أهمية القطاع الزراعي في طبيعته الحضارية حيث يشكل الارتباط بالأرض والعمل الزراعي صلة وصل مع الجذور الحضارية والوطنية للشعب الفلسطيني. كل ذلك إلى جانب حقيقة مفادها أن القطاع الزراعي يشكل مصدر رزق للمجتمع الفلسطيني وخاصة في ظل الأزمات المتكررة التي مرت في تاريخه المعاصر، سواء أكان ذلك من خلال توفير الغذاء للسكان أو من خلال امتصاص فائض العمالة.

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة والخضروات والزهور في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي ٩٧-٩٨ ما مقداره ٨٦١,١ ألف ديم، منها ٨٩,٦٪ في الضفة الغربية مقابل ١٠,٤٪ في قطاع غزة. أما من حيث أعداد المواشي، تشير

الإحصاءات أن هناك ما مجموعه ٥٥٠, ٢٢ رأس بقر و ٢٥٦, ٧٩٠ رأساً من الأغنام والماعز. بالنسبة لأعداد الدواجن فتبلغ ٣٨, ٥٥٠ ألف طير من الدجاج اللحم و ٢, ٠٦١ ألف طير من الدجاج البياض. كما بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي ٦, ٩٥٣ مليون دولار موزعة بنسبة ١, ٦٤٪ للإنتاج النباتي و ٩, ٣٥٪ للإنتاج الحيواني. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع غزوة ٢, ٢٦٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي. أما على مستوى المحافظات فقد ساهمت كل من جنين، والخليل، ونابلس في قيمة الإنتاج الزراعي بالنسب ٥, ١٤٪، ٨, ١٣٪، ٤, ٩٪ على التوالي. أما إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي فبلغت ٨, ٣٨٢ مليون دولار. وقد تضمنت تكاليف مستلزمات الإنتاج قيمة المستلزمات التالية: البذور والتقاوي ٢, ٤٪، الأسمدة ٦, ١٢٪، المبيدات ٣, ٧٪، المياه والكهرباء ٥, ٤٪، الملس ٢٪، الزيوت والوقود ٦, ١٪، الصيانة وإصلاح الآلات والمعدات ٤, ٢٪، الأعلاف ٧, ٤٢٪، الأدوية البيطرية ٢, ٨٪، الصيضان ٧, ٦٪، ومستلزمات أخرى ٨, ٧٪. كما بلغ إجمالي الدخل القومي للقطاع الزراعي (القيمة المضافة) حوالي ٨, ٥٧٠ مليون دولار وتشكل الضفة الغربية ما نسبته ٢, ٧١٪ من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية، بينما تشكل غزوة ما نسبته ٨, ٢٨٪ من إجمالي الدخل القومي للقطاع الزراعي. ومن الجدير بالذكر أن محافظات جنين، والخليل، ونابلس من أكثر المحافظات مساهمة في تشكيل القيمة المضافة للقطاع الزراعي.

### قطاع الزيتون في فلسطين - مؤشرات رئيسية:

تشكل الأشجار المثمرة العمود الفقري للقطاع الزراعي الفلسطيني ويشكل الزيتون العمود الفقري للأشجار المثمرة حيث تعتبر زراعة الزيتون من أهم الزراعات التقليدية البعلية في منطقتنا بل وفي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتمد عليها نسبة كبيرة من السكان. وقد ارتبطت شجرة الزيتون ارتباطاً وثيقاً بتراثنا ووجداننا وديننا وهي تشكل مصدر أمل وقوة للمزارعين، وتتميز بتحملها قسوة الطبيعة، ولا تحتاج إلى عناية ورعاية كبيرة كبقية الأشجار المثمرة وتنمو في معظم أنواع التربة. فهي عماد الزراعة في فلسطين وتشكل حلقة وسيطة بين الزراعة والصناعة، وفي هذا شكل تكاملي للاقتصاد المحلي، فمنها نشأت صناعة الصابون وصناعة الخشب للسياح، ويستعمل الجفت في التدفئة والأعلاف، وبذلك فهي تشكل مصدراً للرزق وتوفر العمل للكثير من العمال حيث تحتل ٤٥٪ من مساحة الأراضي

المستغلة وحوالي ٦, ٧٣٪ من مساحة الأشجار المثمرة و ١٠٪ من الدخل القومي و ٢٥٪ من الدخل الزراعي خلال السنوات العشر الأخيرة<sup>(٢)</sup>. ويساهم زيت الزيتون بحوالي ٥٠٪ من احتياجات الفرد من زيوت الطعام والذي يقدر بحوالي ٦ لتر زيت زيتون للفرد كمتوسط بين سكان المدن والقرى والمخيمات. وتشير الإحصاءات إلى أن المساحة المزروعة بالزيتون للعام الزراعي ١٩٩٦/١٩٩٧ قد بلغت حوالي ٨٣٧ ألف دونم، أي ما نسبته ٧, ٤٥٪ من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية و ٦, ٧٣٪ من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة، كما بلغت قيمة إنتاج الزيتون لنفس العام حوالي ٧٣ مليون دولار (يتضمن زيت الزيتون والزيتون المكبوس، ومخلفات الزيتون كذلك) أي ما نسبته ١٥٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي النباتي وكذلك ٢, ٣٨٪ من إجمالي قيمة إنتاج الأشجار المثمرة<sup>(٣)</sup>. وبلغ متوسط عدد أشجار الزيتون في الأراضي الفلسطينية للدونم الواحد ٨, ١٢ شجرة، وبلغ متوسط إنتاجية الزيتون للعام ١٩٩٧ حوالي ٧, ٥٧ كغم للدونم. وتشير البيانات إلى أن قطاع غزة ومناطق جنوب الضفة الغربية كان لها أعلى إنتاجية حيث بلغت ١, ٢٢٥ كغم للدونم و ٧, ٨٦ كغم للدونم على التوالي<sup>(٤)</sup>. ويرجع السبب في ذلك إلى نوعية الأصناف وري بعض مساحات الزيتون في قطاع غزة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنتاج الزيتون في فلسطين يتذبذب بين سنة ماسية، حيث يكون الإنتاج وفيراً، وأخرى شلتونية حيث يتدنّى الإنتاج تدنياً ملحوظاً، فقد يصل إنتاج الزيتون بين ٨٠-٩٠ ألف طن في السنوات الماسية وقد ينخفض إلى ١٠ آلاف طن في السنوات الشلتونية، ويستطيع الفلاح الفلسطيني أن يضمن موسم ماسي للزيتون إذا كانت الأمطار وفيرة، ولم تحدث عوامل طبيعية سلبية مثل الصقيع ورياح الخماسين والحر الشديد، خصوصاً في فترة الأزهار، وكذلك إذا توفرت المواد الغذائية اللازمة للتربة. هذه الظاهرة والتي تدعى بظاهرة (تبادل الحمل)، في الواقع تصيب شجرة الزيتون التي وصلت مرحلة الهرم والتي من الممكن إعادة شبابها من خلال التقليم الجيد والتسميد الكيماوي وتكثيف خدمات البستنة والفلاحة الصحيحة. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ٨٠٪ من مساحة الزيتون في فلسطين هي أشجار هرمة وكبيرة يزيد عمرها عن ٥٠ سنة ولهذا السبب فإن ظاهرة تبادل الحمل أكثر وضوحاً في فلسطين<sup>(٥)</sup>.

يبلغ متوسط مساحة الحيازة للمزارع، أو العائلة بحدود هكتار واحد، ومعظم مزارعي الزيتون أصبحوا غير متفرغين في السنوات الأخيرة وذلك بسبب توجه المزارعين لقطاع الصناعة والبناء والتجارة وكذلك العمل داخل إسرائيل نظراً للأجور العالية التي يتقاضونها



ثم انخفاض الربحية لوحدة المساحة من الزيتون بسبب ارتفاع التكاليف وعدم ارتفاع الأسعار للزيت حيث ثبات النسب تقريباً.

تشير الإحصاءات إلى أن ١٥٪ من مساحة الزيتون فقط تعالج بالأسمدة الكيماوية البسيطة والمركبة ومعظم المساحة الباقية لا تتلقى أي تسميد عضوي أو كيماوي إذ أن عملية التسميد العضوي تتم على مساحة صغيرة وهي المساحات القريبة من القرى، كما أن كميات الأسمدة العضوية لا تكفي لسد احتياجات البساتين<sup>(٦)</sup>.

أما بخصوص مكافحة الآفات فهي لا تتم إلا في بعض البساتين الحديثة أو البساتين المعدة للكبيس أو في الأصناف ذات الإصابة العالية بذبابة الزيتون وأنواع السوس المختلفة ولا تزيد المساحة التي تعامل بالمبيدات الحشرية عن ٥٠٠ هكتار ومعظمها تقع في منطقة الخليل حيث أن الأصناف الموجودة هناك حساسة للإصابة بحشرات السوس وذبابة الزيتون. كذلك يتم استخدام مبيدات فطرية لمكافحة مرض عين الطاووس في المناطق الرطبة في شمال وغرب فلسطين وخاصة الصنف الصوري الحساس لهذا المرض. وبشكل عام تعتبر ذبابة الزيتون وعتة الزيتون وعتة الياسمين وحفار الساق وسوسة الأغصان ثم مرض عين الطاووس من أهم آفات الزيتون في فلسطين. ومن المبيدات المستخدمة في مكافحة هذه الآفات هي سوبراسيت، دورسبان، روجور، ميتاستوكس، كمبيدات حشرية ثم سكور والمبيدات النحاسية لمكافحة مرض عين الطاووس<sup>(٧)</sup>.

يتميز زيت الزيتون عن غيره من الزيوت النباتية بصفات بيولوجية واحتوائه على مواد عطره ومميزة وفيتامينات ودهنيات بسيطة، وقد دأبت شعوب البحر الأبيض المتوسط عبر العصور على استهلاك زيت الزيتون، لذلك لا تزال زراعة الزيتون آخذة في التوسع رغم ارتفاع كلفة العمليات الزراعية اللازمة خاصة عمليات القطف التي تصل إلى ٥٠٪ من مجمل الكلفة في بعض البلدان. إن إنتاج زيت الزيتون في فلسطين يصل إلى حوالي ٣٤٠٠٠ طن كمعدل للسنوات التي يكون فيها إنتاج زيت الزيتون جيداً، أما في السنوات القليلة الإنتاج (الشلتونية) فيكون معدل إنتاج زيت الزيتون حوالي ١٠٠٠-٦٠٠٠ طن، حيث يستعمل المزارع والمستهلك ما تم خزنه من زيت في السنوات السابقة. في الحقيقة، يعتبر زيت الزيتون الفلسطيني من أجود أنواع الزيوت عالمياً لكونه من صنف الصوري (sourî) المسمى بالنبالي المحسن ذو التكوين والمذاق الممتاز. ولذلك، يجب المحافظة على نوعية ومواصفات هذا الزيت الفلسطيني المميز حتى يستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

## أصناف الزيتون في فلسطين؛

هناك ثلاثة أصناف من الزيتون منتشرة في فلسطين<sup>(٨)</sup>؛

**النبالي:** هذا الصنف يستخدم للزيت والكبيس وتبلغ نسبة الزيت فيه ٣٣٪ وزيته من النوعية الفاخرة وينتشر في معظم مناطق فلسطين وهو الصنف الغالب والتي تزيد مساحته عن ٥, ٨٧٪ من المساحة العامة ويبلغ وزن الثمرة من ٤-٦ غم. هذا الصنف من الزيتون مقاوم للأمراض ولا ينصح بزراعته في مناطق يقل معدل الأمطار فيها عن ٤٠٠ ملم.

**الصوري:** هذا الصنف أيضاً يستخدم للزيت والكبيس وتبلغ نسبة الزيت فيه كحد أقصى ٣٨٪ وهو يشبه الصنف الأول إلا أن ثمرته أكثر استطالة ومساحته بحدود ١٠٪ وموجود بشكل رئيسي في المناطق الشمالية من فلسطين، ويبلغ معدل وزن الثمرة ٣-٥ غم.

**النبالي المحسن:** تبلغ نسبة الزيت فيه حوالي ١٨-٢٠٪ إلا أن المزارع الفلسطيني يحصل فقط على ٨-١٢٪ زيت وذلك بسبب القطف المبكر لهذا الصنف إذ أن هذا الصنف ينضج متأخراً بالمقارنة مع الأصناف الأخرى ولذلك يفضل استعماله للكبيس. ينتشر هذا الصنف بشكل رئيسي في منطقة الخليل بمساحة ٣٠٠٠ هكتار ويبلغ وزن الثمرة ٦-٨ غم، وتستعمل المشاتل في فلسطين هذا الصنف للعقل الطرفية لانتاج الأشتال وذلك لسهولة تجديره في المشاتل. إلا أن هذا الصنف من الزيتون قليل المقاومة للآفات ولا يتحمل الجفاف ويحتاج إلى ري. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى انه يوجد في فلسطين حوالي ٣٥ شتلاً لانتاج الزيتون والتي يبلغ معدل إنتاجها السنوي حوالي مليون شتلة، ٦٠٪ منها تنتج بطريقة العقل الطرفية، ٤٠٪ بطريقة زراعة البذور والتطعيم عليها. ويفضل المزارع الفلسطيني الأشتال الناتجة من بذور حيث يتم زراعة بذور الصنف (أريكوين البري) لأن هذا الصنف يحتمل العطش.

## مراحل العملية الإنتاجية للزيتون ومنتجاته:

### قطف الزيتون:

أثبتت التجارب العلمية أن أفضل كمية ونوعية للزيت يمكن الحصول عليها عند اتباع أفضل موعد لقطف ثمار الزيتون السليمة هو بعد نضجها. ويبدأ النضج عادة حينما تبدأ الثمرة

اكتساب اللون الأحمر على سواد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التبكير أو التأخير في عملية قطف الزيتون له آثار سلبية على كمية ونوعية الزيت المستخلص. لذا، نصت معظم التحاليل المخبرية على عدم البدء بقطف ثمرة الزيتون في أي مكان في فلسطين قبل منتصف تشرين أول، علماً بأن التعليمات السابقة قبل قدوم السلطة الفلسطينية كانت تحدد العاشر من شهر تشرين أول كبداية السماح بالقطف. لقد تم اقتراح مواعيد القطف التالية للمناطق الفلسطينية المختلفة.

### جدول رقم (١)

المحافظة	موعد القطف
طولكرم، جنين، غزة	بعد ١٥ / ١٠
نابلس	بعد ٢٠ / ١٠
رام الله	بعد ١ / ١١
بيت لحم، الخليل	بعد ١٠ / ١١

\* المصدر: عساف سعيد، إرشادات حول الإنتاج الوفير والفاخر من زيت الزيتون الفلسطيني، المركز الوطني للبحوث الزراعية، ١٩٩٦، ص.٦.

إن الطريقة المتبعة لقطف ثمار الزيتون في فلسطين هي طريقة الحلاية باليد بنسبة ٥, ٧٦٪ أو بواسطة أمشاط خاصة تباع تجارياً في الأسواق. كما يستخدم بعض الناس العصي بنسبة ٢٪ للقطف مع أن هذا يضر الثمار ويجرحها ويضر بالأشجار بشكل عام حيث يؤدي إلى تكسير النوات التي ستحمل الثمار في الموسم التالي مما يزيد من احتمالات ظاهرة تبادل الحمل<sup>(٩)</sup>.

كما تستخدم أحيانا المواد الكيماوية والهormونات على نطاق ١٠٠ هكتار<sup>(١٠)</sup> فقط في مختلف المناطق وذلك برش الشجرة من هذه المحاليل الكيماوية والهormونية وتبقى لمدة أربعة أيام ثم تهز الأشجار المرشوشة بهزازة ميكانيكية أو ما يماثلها بقوة اليد، وتجمع الثمار عن البلاستيك والبسط. في الواقع لا يحبذ المزارعون هذه الطريقة للقطف حيث أنهم يخشون أن الزيادة في تساقط أوراق الشجرة يؤثر على الحمل للسنة التالية كما أنها ذات تكلفة عالية.

ناهيك عن جدوى استخدام الهرمونات في القطف قد يفقد تبريره في ظل بطالة العمال المستفحلة في الريف الفلسطيني.

تنقية ونقل وتخزين الثمار: أما الخطوة التي لا غنى عنها والتي لها تأثيرها على جودة الزيت، فهي انه لا بد من فصل الثمار المقطوفة مما علق بها من أوراق الزيتون ومن الأغصان المتكسرة ومن الثمار التي كانت قد تساقطت على الأرض قبل بدء عملية القطف. فزيت الأخير ذو حموضة عالية وخصائصه تختلف نوعياً عن خصائص الزيت الذي نستخلصه من الثمار المقطوفة عن الشجرة. وفيما يخص نقل الثمار، فمن المعروف أن الأكياس البلاستيكية عديمة التهوية هي العبوات المستعملة في بلادنا وأثناء رحلة الثمار هذه تتعرض للخدوش أو الرضوض والجروح مما يعرضها إلى تبادل العدوى التي تنعكس في زيتها الذي يفقد بذلك جودته. والمعروف انه يجري استعمال هذه الأكياس لنقل الجفت ثم لنقل الزيتون ثانية، والنتيجة معروفة طبعاً. كما جرت العادة بأن يقوم المزارعين بتكويم الثمار لفترة طويلة حتى يحين موعد العصر مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الثمار وبالتالي تؤدي إلى تخمرها بالإضافة إلى التفاعلات الأنزيمية ونتيجة لذلك يتم إنتاج زيت غير صالح للأكل حيث تكون رائحته كريهة وحموضته مرتفعة. ولتلافي هذه المشكلة يجب تحريك الثمار يومياً عدة مرات بحيث لا يزيد بقاء الزيتون في الأكياس أو الأرض أكثر من ٣-٤ أيام.

**عصر الزيتون وتخزين الزيت:** قبل عصر الزيتون، تتم عملية غسل الثمار وذلك لإزالة ما تبقى من الأوراق وغبار وأجسام غريبة وعادة ما ينتظر المزارعون حتى تمطر السماء على الثمار وتغسلها من الغبار وهذه عادة حسنة ولكن يجب مراعاة عدم اتساخها أثناء عملية القطف خاصة إذا ما تم العصر في معاصر قديمة لا تتوافر فيها وسيلة لغسل الثمار أوتوماتيكياً. بعد غسل الثمار تجري عملية تصفية الثمار من الماء ثم يتم هرسها وفق معايير ومقاييس محددة، ثم تخلط بطريقة مناسبة لكسر التماسك بين الزيت والماء في عصارة الثمرة. بعد خلط الثمار المهروسة بشكل كاف تبدأ مرحلة فصل الزيت عن عناصر الثمرة الأخرى، فنحصل على الزيت في نهاية المطاف، وعلى الجفت والماء النباتي. بعد ذلك تجري عملية تخزين الزيت، حيث يقوم المزارع الفلسطيني بنقل زيتته وجفته إلى بيته فور استخلاصه ويقوم بتعبئة الزيت بعبوات من الصفائح سعة ١٧ لتراً، وعادة ما يخزن الزيت ببراميل كبيرة سعة ٢٠٠ لتراً أو ٥٠ لتراً من الصفائح أو البلاستيك وعند البيع يعبأ بصفائح سعة ١٧ لتراً وهي وحدة البيع الدارجة

بالبلاد. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصفائح عادة ما تحتوي على مواد كيماوية تتفاعل مع الزيت وتؤكسده. إن أفضل طريقة لتخزين الزيت هي براميل مصنوعة من الفولاذ الذي لا يصدأ وذلك للحفاظ عليه لمدة طويلة دون أن يفقد الكثير من خواصه الطبيعية ولبقائه ضمن المواصفات العالمية، ولكن لغلاء ثمن مثل هذه البراميل فيمكن استعمال براميل بلاستيكية من البلاستيك المقوى. وقد ثبت أن البراميل البلاستيكية بسعة ٥٠ كغم تعطي نتائج جيدة في جميع عمليات خزن الزيت. ويوجد في فلسطين مصنعان لعبوات الصفيح أحدهما بنابلس والآخر بجنين.

لقد جرت محاولتان في فلسطين في الثمانينيات لإقامة مصنعين للصفيح لتعبئة زيت الزيتون بتمويل من اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة ومؤسسة "أنيرا" أحدهما تابع لتعاونية دير شرف في منطقة نابلس للعبوات بوزن ٢-٤ كغم زيت، والثاني تابع لجمعية عين سينا برام الله للعبوات بوزن ١-٣ كغم زيت، وكان ذلك في عامي ١٩٨٣، ١٩٨٤. وقد عمل المصنع الأول بصورة تجريبية لمدة سنتين وسوق الإنتاج إلى الأردن ولم يجر التسويق محلياً، أما الثاني فلم يجرب ولم تقم الشركة المنتجة وهي إيطالية بأية محاولة للتشغيل أو التدريب رغم مراجعتها بذلك. وقد بذل كل من المصنعين جهوداً أقل من المطلوب بكثير للتغلب على الإشكاليات الفنية، المالية والإدارية التي تتجاوز قدرتهم. هذا وقد مولت مؤسسة "أنيرا" إعادة تشغيل مصنع تعبئة عين سينا ولكن بائت كل المحاولات بالفشل. وتم حديثاً تأسيس مصنع لتعبئة الزيت بأحجام مختلفة في شعفاط (بالقدس) ويقوم هذا المصنع بتصدير منتجاته إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

### مخلفات عصر الزيتون؛

**جفت الزيتون:** وهي المادة الجافة التي تبقى بعد عصر ثمار الزيتون المهروسة ويحتوي الجفت على جلد الثمار ولبها وخشب نواة بذور الزيتون بالإضافة إلى بعض الماء الذي تتراوح نسبته من ٢٥٪ - ٥٠٪ حسب أسلوب عصر الزيت في المعصرة. ويوجد في الضفة الغربية مصنعان لاستخلاص الزيت المتبقي في الجفت والذي تتراوح نسبته من ٤ - ١٠٪ من وزن الجفت. ولوجود معاصر حديثة لا تترك سوى نسبة قليلة من الزيت فقد قلت الجدوى الاقتصادية لاستخلاص هذا الزيت السيئ النوعية من الجفت والذي عادة يستعمل لانتاج الصابون. والجدير بالذكر أن أكبر استعمال للجفت في فلسطين هو كوقود للتدفئة (٧، ٦٢٪).

وإننا ننصح بتكريس هذا الاستعمال لعدم وجود بترول في فلسطين وغلاء أسعار الطاقة وسهولة الحصول على الجفت بأسعار متدنية، وفي الفترة الأخيرة بدأت التجارب على استغلال جفت المعاصر في تركيب أعلاف الأغنام كمصدر للألياف والبروتين، حيث بلغت نسبة الحائزين المستخدمين للجفت كعلف ٢، ١٪<sup>(١١)</sup>.

**الزيبار:** هي المادة السائلة السوداء المتبقية بعد عصر ثمار الزيتون المهروسة، ويجمع الزيبار في أغلبية المعاصر (٨٣٪) في برك مجاورة للمعصرة ليجفف بها أو يشفط منها مباشرة حيث يتم التخلص منها في أماكن معروفة وعادة ما يتم التخلص منها في الوديان الوعرة البعيدة مما يؤدي إلى آثار سلبية على البيئة والإنسان. علماً أن هناك استخدامات مفيدة للزيبار كاستعماله مثلاً بدلاً من الماء لخلط الأسمت كما يستخدم في التخمر مع مواد عضوية أخرى يعمل وبال لتسميد التربة ولكن في فلسطين ليس له أي استخدام.

## أنواع المعاصر في فلسطين

### المعاصر القديمة:

يعود تأسيسها إلى العشرينيات من هذا القرن، وقد أستمروا استعمالها حتى أواخر الستينيات وتتكون المعصرة القديمة من ثلاث وحدات رئيسية هي الحجارة والمكبس والفرازة. وتدار جميع آلاتها بواسطة محرك بطنيء الدوران (حوالي ١٨٠ دورة في الدقيقة) وتنتقل الحركة منه إلى بقية الآلات بواسطة أحزمة (قشط) خاصة. وتتم عملية درس الثمار بواسطة حجرين ذوي شكل اسطواناني ولمدة نصف ساعة، تفرغ بعدها عجينة الدريس من حوض الحجارة إلى حوض آخر، ثم يعبئ الدريس يدوياً في أوعية نسيجية سميكة مصنوعة من الليف (القفف). ترتب القفف تحت المكبس الذي يعمل بواسطة ضغط السوائل لمدة نصف ساعة. ونتيجة لهذا الضغط ينفصل الزيت والماء عن المكونات الصلبة للثمرة ويتجمعان في حفرة خاصة، ثم تنضح السوائل المتجمعة دورياً إلى الفرازة التي تعمل بمبدأ الطرد المركزي فينفصل الزيت عن المواد الأخرى.

### المعاصر نصف الأتوماتيكية:

سميت كذلك لأن بعض مراحل العمل فيها تتم بصورة آلية والبعض الآخر يتم بواسطة

الأيدي العاملة. وقد بدئ باستعمال هذه المعاصر في أوائل السبعينيات ، أما وحداتها الرئيسية فتشمل الجاروشة (تستعمل الحجارة أحياناً) والمكابس (مكبسان في الغالب) والفرافات (واحدة أو اثنتان). ويتميز هذا النوع من المعاصر بأنه يشمل آلات لغسل الثمار قبل درسها ، كما أنها مزودة بروافع آلية تغني عن الأيدي العاملة في بعض مراحل الدرس. وتصل كفاءة المكبس إلى ٣٠٠ ضغط جوي ، ويتم توزيع الدريس أوتوماتيكياً على الكفف ثم تنقل القفف على عربات.

### المعاصر الأتوماتيكية:

أدخل هذا النوع من المعاصر إلى فلسطين في أواخر السبعينيات وتتميز هذه المعاصر بكفاءتها العالية إذ يمكنها أن تعمل بخط أو خطي إنتاج ، إضافة إلى ميكنة جميع مراحل الإنتاج فيها دون الحاجة إلى مجهود عضلي مقارنة بأنواع المعاصر الأخرى. كما أنها تتميز عن سابقتها من المعاصر بأنها تشمل آلات لإزالة الأوراق والشوائب إضافة إلى آلات لغسل الثمار قبل درسها. كما يتم فصل الزيت والمكونات الأخرى للثمار عن بعضها وعادة ما تزود المعصرة بفراتين لا واحدة ، فيفرز الزيت في إحداهما والسوائل الأخرى في الثانية.

## تحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية لنشاط معاصر الزيتون في فلسطين المعاصر العاملة في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)

### المعاصر العاملة في فلسطين:

#### جدول رقم (٢)

#### المعاصر العاملة في فلسطين حسب مستوى الأتمتة

1999	1998	1997	1996	1995	البيان
(%27-163)	(%7)227	(%4-209)	(%6)228	214	معاصر المعاصر العاملة:
-	(%55-4)	(%25-9)	(%37-12)	19	معاصر قديمة
(%47-25)	(%17)104	(%18-89)	(%12)109	96	معاصر نصف أوتوماتيكية
(%7-110)	(%7)119	(%4)111	(%8)107	99	معاصر أوتوماتيكية
(%281)80	(%55-21)	47	-	-	معاصر معلقة مؤقتاً
-	(%87-20)	156	-	-	معاصر معلقة نهائياً
-	%2	%4	%5	%9	نسبة المعاصر القديمة إلى المعاصر العاملة
%33	%46	%43	%48	%45	نسبة المعاصر نصف الأوتوماتيكية إلى المعاصر العاملة
%67	%82	%53	%47	%46	نسبة المعاصر الأوتوماتيكية إلى المعاصر العاملة

\* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (١٩٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠)، مسوحات معاصر الزيتون، ١٩٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩ - النتائج الأساسية، رام الله - فلسطين.

\* تم احتساب النسب بواسطة الباحث.

\* النسب بين قوسين هي نسب التغير، حيث تم احتساب نسبة التغير في كل سنة مقارنة مع السنة التي تسبقها.

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (٢) إلى أن نسبة المعاصر القديمة التي تعمل بالحجارة وبالمكابس آخذة بالتناقص حيث كانت نسبتها في العام ١٩٩٥ ، ٩٪ وفي العام ١٩٩٨ ، ٢٪ فقط وتلاشت تماماً في العام ١٩٩٩. وتشير البيانات إلى أن نسبة المعاصر نصف الأوتوماتيكية والمعاصر الأوتوماتيكية وبالتحديد الأخيرة آخذة بالتزايد حيث أن نسبتها كانت ٤٦٪ في العام ١٩٩٥ وارتفعت إلى ٥٢٪ في العام ١٩٩٨ ثم إلى ٦٧٪ في العام ١٩٩٩. هذا التراجع في عدد المعاصر القديمة يعود إلى قدرتها المنخفضة في الانتاج على الرغم من أن العديد من



المستهلكين يفضلون زيت هذه المعاصر، وتبلغ الطاقة الانتاجية للمعصرة القديمة ٤-٦ طن في اليوم الواحد بينما تبلغ طاقة المعصرة نصف أوتوماتيكية ١٢-١٥ طن والمعصرة الأوتوماتيكية ٢٤-٣٠ طن. والسبب الآخر لتراجع المعاصر القديمة هو عدم قدرتها على الاستخلاص التام للزيت من الجفت وكذلك الجودة الرديئة للزيت الذي يستخلص من هذه المعاصر. وبخصوص مصدر معاصر الزيتون في فلسطين، فالنسبة الأعظم (٩٥٪) منها تستورد من إيطاليا ونسبة بسيطة جداً من السويد واليونان، أما الشكل القانوني للمعاصر في فلسطين فمعظمها مسجلة كشركات خاصة والبعض ملك أفراد وهناك حوالي ١٩ جمعية تعاونية تمتلك معاصر زيتون موزعة في أربعة محافظات هي رام الله، الخليل، طولكرم، ونابلس. وبخصوص صيانة معاصر الزيتون في فلسطين ٥، ٧٣٪ من العاملين في صيانة معاصر الزيتون هم فنيين محليين، ٢٦٪ من المالكين والمساهمين و ٥، ٠٪ من الفنيين الأجانب.

### جدول رقم (٣)

#### العاملين في المعاصر وتعويضاتهم المعاصر العاملة في فلسطين، العاملين فيها وتعويضاتهم

البيان	1995	1996	1997	1998	1999
عدد المعاصر العاملة	214	228	209	227	165
عدد العاملين بالمعاصر	2.381	1.111 (51-)	1.038 (7-)	1.237 (19)	1.641 (48-)
عاملون بأجر	1927	920	786	892	372
% من إجمالي عدد العاملين	%84	%83	%77	%72	%58
عاملون بدون أجر	354	191	252	345	269
% من إجمالي عدد العاملين	%16	%17	%23	%28	%42
شهادات العاملين (بالآلاف دولار)	615	745 (21)	1083 (49)	1872 (128)	1193 (78)
معدل أجر العامل بأجر (دولار)	319	809	487	977	518
متوسط عدد العاملين بالمعصرة الواحدة	10.6	4.8	4.9	9.4	3.8

- \* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (١٩٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠)، مسوحات معاصر الزيتون للمواسم ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ١٩٩٥، النتائج الأساسية، رام الله - فلسطين.
- \* تم احتساب النسب والمعدلات بواسطة الباحث.
- \* النسب بين قوسين هي نسب التغير، حيث تم احتساب نسبة التغير في كل سنة مقارنة مع السنة التي تسبقها.

يتضح من الجدول رقم (٣) أنه بالرغم من أن السواد الأعظم (٧٥٪) من إجمالي العاملين في معاصر الزيتون خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ هم عاملون بأجر وحوالي ٢٥٪ عاملون

بدون أجر، إلا أنه يتضح أن نسبة العاملين بأجر خلال الفترة تتناقص حيث بلغت في العام ١٩٩٥ حوالي ٨٤٪ وانخفضت إلى ٧٢٪ في العام ١٩٩٨ ووصلت إلى ٥٨٪ في العام ١٩٩٩، ومقابل هذا الانخفاض في عدد العاملين بأجر هناك زيادة ملحوظة في عدد العاملين بدون أجر حيث بلغت ١٦٪ في العام ١٩٩٥ ثم ٢٨٪ في العام ١٩٩٨ ووصلت إلى ٤٢٪ في العام ١٩٩٩. هذا الانخفاض في أعداد العاملين بأجر يعود إلى ظاهرة تبادل الحمل بالإضافة إلى كلف العاملين بأجر (٣١٩-٩٧٧ دولار للعامل الواحد) والتي يعتبرها أصحاب المعاصر مرتفعة إلى حد ما الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على العاملين بدون أجر (ملاك المعاصر والمساهمين) لغرض التخفيف من هذه الكلف. وتشير البيانات إلى أن عدد العاملين في المعصرة الواحدة يتراوح بين ٨، ٣-٦، ١٠ عامل أي بمعدل ٩، ٥ عامل للمعصرة الواحدة، وهذا يشير إلى أن معاصر الزيتون في فلسطين قليلة العمالة وكثيفة رأس المال ويستدل على ذلك أيضاً من خلال حصة العاملين في القيمة الدفترية للمعاصر خلال الخمسة مواسم والتي تساوي ٦٩٦٧ دولار مقارنة مع ٥٥٣٦ دولار للقطاع الصناعي و ٦١١٥ دولار لقطاع الصناعات الغذائية. ويتضح كذلك أن تعويضات العاملين تنذب من موسم لآخر تبعاً لكون الموسم ماسي أم شلتوني وكذلك تبعاً لتراجع عدد العاملين باجر وتزايد عدد العاملين بدون أجر.

## جدول رقم (٤)

## الإنتاج الفلسطيني من زيت الزيتون

## إنتاج فلسطين من زيت الزيتون خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999
كمية الزيتون المعصورة (طن)	50.050	(%)2350.884	(33)-24.127	(186)64.213	(76)-13.092
كمية الزيت المستخرجة (طن)	13.154	(6)-12.344	(32)-13.961	(152)14.998	(77)-13436
نسبة السبورة	%26	%24	%25	%23	%23
قيمة الإنتاج المحلي من زيت الزيتون (الفلسطينيون دولار)	54	(1.8)-33	(51)-36	(188)75	(76)-118

- \* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠)، مسوحات معاصر الزيتون للموسم ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ١٩٩٥، النتائج الأساسية، رام الله - فلسطين.
- \* تم احتساب النسب بواسطة الباحث.
- \* النسب بين قوسين هي نسب التغير.
- \* نسبة السيولة: تمثل كمية الزيت المستخرج مقسومة على كمية الزيتون المهروسة.
- \* قيمة الإنتاج المحلي مصدرها، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٩٥-٩٩)، بيانات غير منشورة.

**ملاحظة (١):** يتضح من الجدول رقم (٤) أن هناك تباين في كمية الزيتون المهروسة وكمية الزيت المستخلصة من سنة ماسية إلى سنة شلتونية. ففي السنوات الماسية يكون هناك إنتاج وفير من الزيتون والزيت وأما في السنوات الشلتونية يتدنى إنتاج الزيت والزيتون. وكما يشير الجدول، تراجع قيمة الإنتاج من زيت الزيتون من ٥٤ مليون دولار في العام ١٩٩٥ إلى ٢٦ مليون في العام ١٩٩٧ ثم عادت وارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً في العام ١٩٩٨، ووصلت إلى أدنى قيمة لها في العام ١٩٩٩ (١٨ مليون دولار). إن قيمة الإنتاج المحلي كما يظهر تذبذبت تبعاً لكمية الإنتاج من زيت الزيتون والتي تختلف من سنة ماسية إلى سنة شلتونية، كما أن تذبذب قيمة الإنتاج أيضاً ناتج عن تذبذب أسعار الزيت والتي تراوحت بين ١٠٥، ٤ - ٢٢٨، ٥ دولار للكيلو غرام خلال فترة الدراسة.

**ملاحظة (٢):** كمية الزيت المستخرجة الواردة في الجدول ناتجة عن عصر ثمار الزيتون فقط ولا تشمل كمية الزيت الناتجة عن عصر الجفت والتي تقدر بحوالي ٤-١٠٪ من كمية الجفت والذي بدوره يشكل حوالي ٤٠٪ من كمية الثمار التي تم عصرها.

**ملاحظة (٣):** تنتج فلسطين حوالي ١٪ من الإنتاج العالمي من زيت الزيتون والذي يقدر بحوالي ١,٧٥ مليون طن، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة للغاية مقارنة مع دول أخرى منتجة لزيت الزيتون، حيث بلغ في إسبانيا ٥, ٢٧٪، إيطاليا ٥, ٢٤٪، اليونان ٤, ٢٠٪، تركيا ٩٪، تونس ٧, ٥٪، سوريا ١, ٥٪، المغرب ٥, ٢٪، البرتغال ٨, ١٪<sup>(١٣)</sup>.

**ملاحظة (٤):** تتراوح نسبة السيولة لزيت الزيتون الفلسطيني بين ٢٣-٢٦٪ أي بمعدل ٢, ٢٤٪ من الزيتون المهروس. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة السيولة تتفاوت حسب وقت بدء القطف وعادات التخزين وتختلف أيضاً من منطقة إلى أخرى، حيث تشير الدراسات إلى أن أعلى نسبة سيولة هي ٢٦٪ في محافظة طولكرم وأدنى نسبة سيولة بلغت ١٩٪ في غزة ودير البلح.

**ملاحظة (٥):** من المتعارف عليه أن تتقاضى المعاصر نسبة من الزيت الناتج مقابل عملها، وتتراوح هذه النسبة بين ٨-١٢٪ من الزيت الناتج وهناك بعض المعاصر تتقاضى نقداً مقابل عملها.

## جدول رقم (٥)

القيمة المضافة لنشاط معاصر الزيتون  
القيمة المضافة لنشاط معاصر الزيتون خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)

1999	1998	1997	1996	1995	البيان
(%70-1133)	(%128)4433	(%43-11843	(%31)3.539	3.439	إجمالي إيرادات المعاصر (بالآلاف دولار)
(%59-1267	(%79)1199	(%54-1669	(%38)1.442	1.042	إجمالي قيمة الاستهلاك الوسيط (بالآلاف دولار)
70	234	198	520	322	* مصاريف مكنية
%19	%20	%20	%26	%31	* نسبة من إجمالي الاستهلاك الوسيط
66	198	116	280	181	* وقود وزيوت
%18	%17	%17	%19	%17	* نسبة من إجمالي الاستهلاك الوسيط
85	268	153	297	234	* الكهرباء وماء
%23	%22	%23	%20	%22	* نسبة من إجمالي الاستهلاك الوسيط
146	499	202	349	303	* مصاريف أخرى
%40	%42	%20	%24	%29	* نسبة من إجمالي الاستهلاك الوسيط
%27	%27	%24	%41	%30	نسبة الاستهلاك الوسيط إلى إجمالي إيرادات المعاصر
(%70-1948	(%154)1.237	(%39-11.276	(%13-12.097	2.398	القيمة المضافة لنشاط معاصر الزيتون (بالآلاف دولار)
%38	%37	%32	%69	%43	نسبة الاستهلاك الوسيط إلى القيمة المضافة

- \* المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (١٩٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠)، مسوحات معاصر الزيتون، ١٩٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، النتائج الأساسية، رام الله - فلسطين.
- \* القيمة المضافة = الإنتاج الإجمالي للمعاصر (إيرادات المعاصر) - الاستهلاك الوسيط.
- \* الاستهلاك الوسيط = هو قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية المستخدمة في الإنتاج.
- \* مصاريف أخرى تتضمن: إيجارات الأبنية، استئجار معدات، صيانة وإصلاح الآلات والأبنية، سفريات، تدقيق حسابات، ضيافة، نفقات طبية للعمال، رسوم غرف تجارية، نقل البضائع، دعاية وإعلان... الخ.
- \* المستلزمات السلعية تتضمن: مواد تعبئة، معدات مستهلكة، قرطاسية، ملابس، مواد تنظيف وأخرى.
- \* إيرادات المعاصر: تتضمن الإيرادات النقدية والعينية.
- \* تم احتساب النسب بواسطة الباحث.
- \* النسب بين قوسين هي نسب التغيير.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) أن القيمة المضافة لمعاصر الزيتون تتراجع بنسب متفاوتة، حيث تراجعت بنسبة ١٣٪ في العام ١٩٩٦ وبنسبة ٣٩٪ في العام ٩٧ وصعدت بنسبة ١٥٤٪ في العام ١٩٩٨ ثم عادت وتراجعت بنسبة ٧٠٪ في العام ١٩٩٩. هذا التراجع في القيمة المضافة للمعاصر جاء نتيجة لتذبذب إيراداتها وزيادة قيمة الاستهلاك الوسيط حيث تراوحت نسبة الاستهلاك الوسيط إلى القيمة المضافة خلال الخمسة مواسم بين ٣٨-٦٩٪ أي بمتوسط ٤٨٪ وتراوحت نسبة الاستهلاك الوسيط من إيرادات المعاصر بين ٢٧-٤١٪ بمتوسط ٣٢٪. ولقد شكلت قيمة المستلزمات السلعية، نفقات الكهرباء والمياه والمصاريف الأخرى النسبة الأعظم (٨٢٪) من إجمالي قيمة الاستهلاك الوسيط، وهذا مؤشراً لارتفاع أسعار المستلزمات والخدمات في فلسطين.

### جدول رقم (٦)

#### حركة رأس المال الثابت لنشاط معاصر الزيتون

#### حركة رأس المال الثابت لنشاط معاصر الزيتون خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)

1999	1998	1997	1996	1995	البيان
(31)7962	(18-)6093	(10-)7392	(8-)8194	8877	القيمة الدفترية في بداية العام (بالآلاف دولار)
(88-)296	(332)2434	(34-)563	(1162)858	68	الإضافات الإجمالية
%4	%40	%8	%10	%1	نسبة من القيمة الدفترية بداية العام
-	-	0	0	0	التالف والمفقود
-	-	0	40	0	الأصول المباعة
(0.19)1057	(3.6)1059	(15-)1022	(36-)1205	1879	الإهلاك السنوي
%13	%17	%14	%15	%21	نسبة من القيمة الدفترية في بداية العام
(1.4-)7201	(5)7303	(11-)6933	(10)7907	7066	القيمة الدفترية في نهاية العام (بالآلاف دولار)
11827	5414	6900	7201	3495	نسبة رأس المال إلى العمل (بالآلاف دولار)
					التكاليف الرأسمالية المتداولة لمعاصر الزيتون (بالآلاف دولار)
(88-)296	(332)2434	(34-)563	(1162)858	68	تكاليف الأصول الجديدة
0	72	93	9	35	مباني وإقناعات
-	%3	%17	%1	%51	نسبة من تكاليف الأصول الجديدة
295	2279	460	784	32	أجهزة ومعدات
%99	%94	%82	%91	%47	نسبة من تكاليف الأصول الجديدة
1	83	10	65	0	أصول أخرى
%0.5	%3	%2	%8	-	نسبة من تكاليف الأصول الجديدة
296	2380	563	898	88	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (بالآلاف دولار)

\* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (١٩٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠)، مسوحات معاصر الزيتون، ١٩٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، النتائج الأساسية، رام الله - فلسطين.

\* التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي = قيمة الإضافات والتحسينات والمشتريات من الأصول الثابتة خلال العام - الأصول الثابتة المباعة.

\* القيمة الدفترية نهاية العام = القيمة الدفترية للأصول في بداية العام + الإضافات الإجمالية - (التالف والمفقود + الاستهلاك السنوي).

يتبين من الجدول رقم (٦) أن نسبة الإضافات والتحسينات الإجمالية (التكوين الرأسمالي الثابت) خلال المواسم الخمسة قد تراوحت بين ١-٤٠٪ من القيمة الدفترية للأصول الثابتة في بداية العام أي بمتوسط ٦, ١٢٪، هذا في الواقع، يشير إلى ضعف الاستثمار في رأس المال الثابت لمعاصر الزيتون، ناهيك عن أن الأصول الثابتة خلال المواسم قد تم اهتلاكها بنسبة تتراوح بين ١٣-٢١٪ أي بمتوسط ١٦٪، وهذه النسبة في الواقع أكبر من نسبة الإضافات والتحسينات التي تمت على الأصول الثابتة في بداية العام. أي أن ما تم إضافته من أصول ثابتة ثم تأكله من خلال نسب الإهلاك المرتفعة. ويلاحظ من الجدول كذلك أن الإضافات على الأصول الثابتة تركزت على بندي الأجهزة والمعدات والإنشاءات حيث بلغت متوسط نسبة كل منهما ٦, ٨٢٪ و ٤, ١٤٪ على التوالي من إجمالي الإضافات والتحسينات. كما تشير البيانات في الجدول إلى أن معاصر الزيتون تعتبر كثيفة رأس المال حيث بلغ متوسط كثافة رأس المال إلى العمل خلال المواسم الخمسة حوالي ٦٩٦٧ دولار مقارنة مع ٦١١٥ دولار لقطاع الصناعة الغذائية و ٥٥٣٦ للقطاع الصناعي ككل.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) إلى أن متوسط نسبة منشآت معاصر الزيتون من إجمالي منشآت الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي خلال المواسم ١٩٩٥-١٩٩٩ قد بلغت حوالي ٣, ١٤٪ و ٦٤, ١٪ على التوالي. أما متوسط نسبة العاملين في معاصر الزيتون من إجمالي العاملين في الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي فقد بلغت ٣, ١٩٪ و ٢٧, ٢٪ على التوالي. بالرغم من هذه الحصة الملحوظة لمنشآت معاصر الزيتون والعاملين فيها في منشآت الصناعات الغذائية والعاملين فيها وكذلك منشآت القطاع الصناعي والعاملين فيه، إلا أنه وكما هو واضح أن هناك تراجعاً ملحوظاً في هذه النسب خلال المواسم الخمسة. هذا التراجع في الواقع يعود إلى أن هناك أعداد كبيرة من معاصر الزيتون قد تم إغلاقها مؤقتاً (٤٧ معصرة خلال موسم عام ١٩٩٧، ٢١ معصرة خلال موسم ١٩٩٨، ٨٠ معصرة خلال موسم ١٩٩٩)، أو نهائياً (١٥٦ معصرة خلال موسم ١٩٩٧، ٢٠ معصرة خلال موسم ١٩٩٨) <sup>(١٤)</sup> وذلك بسبب تذبذب إنتاج الزيتون بل تراجعها خلال الأعوام السابقة بسبب تخلي الكثير من المزارعين الفلسطينيين عن الأرض المشجرة بالزيتون واستخدامها لغرض البناء والأعمار، ونتيجة لتراجع عدد منشآت معاصر الزيتون والعاملين فيها أدى ذلك إلى تراجع وتذبذب تعويضات العاملين حيث بلغت نسبة متوسط تعويضات العاملين في معاصر الزيتون خلال المواسم الخمسة من تعويضات العاملين في الصناعات الغذائية، والقطاع الصناعي حوالي ٣, ٣٤٪ و ٣٧, ٠٪ على التوالي، كما أن تراجع تعويضات العاملين كنسبة من تعويضات

جدول رقم (٧)  
مؤشرات مقارنة لصناعة زيت الزيتون مع قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي خلال الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩)

مؤشر	١٩٩٩							١٩٩٨							١٩٩٧							١٩٩٦							١٩٩٥						
	متوسط النسبة من القطاع الصناعي	متوسط النسبة من الغذائية	نسبة من القطاع الصناعي	نسبة من الغذائية	معاصر الزيتون	الصناعات الغذائية	القطاع الصناعي	نسبة من القطاع الصناعي	نسبة من الغذائية	معاصر الزيتون	الصناعات الغذائية	القطاع الصناعي	نسبة من القطاع الصناعي	نسبة من الغذائية	معاصر الزيتون	الصناعات الغذائية	القطاع الصناعي	نسبة من القطاع الصناعي	نسبة من الغذائية	معاصر الزيتون	الصناعات الغذائية	القطاع الصناعي	نسبة من القطاع الصناعي	نسبة من الغذائية	معاصر الزيتون	الصناعات الغذائية	القطاع الصناعي								
متوسط النسبة من القطاع الصناعي	1.64	1.27	0.37	0.36	0.15	0.42	2.94	14.30	19.38	3.54	1.62	0.77	3.6	28.15	1.1	0.88	0.98	0.082	0.04	0.12	0.86	10	8.7	0.93	0.98	0.25	1.16	3.10							
متوسط النسبة من الغذائية	14.30	19.38	3.54	1.62	0.77	3.6	28.15	1.1	0.88	0.98	0.082	0.04	0.12	0.86	10	8.7	0.93	0.98	0.25	1.16	3.10	8.7	0.93	0.98	0.25	1.16	3.10								
نسبة من القطاع الصناعي	0.86	0.88	0.98	0.082	0.04	0.12	0.86	10	8.7	0.93	0.98	0.25	1.16	3.10	8.7	0.93	0.98	0.25	1.16	3.10	8.7	0.93	0.98	0.25	1.16	3.10	8.7								
نسبة من الغذائية	10	8.7	0.93	0.98	0.25	1.16	3.10	8.7	0.93	0.98	0.25	1.16	3.10	8.7	0.93	0.98	0.25	1.16	3.10	8.7	0.93	0.98	0.25	1.16	3.10	8.7	0.93								
معاصر الزيتون	165	641	193	1333	367	968	296	165	641	193	1333	367	968	296	165	641	193	1333	367	968	296	165	641	193	1333	367	968								
الصناعات الغذائية	1990	7302	20734	228430	148483	82947	9529	1990	7302	20734	228430	148483	82947	9529	1990	7302	20734	228430	148483	82947	9529	1990	7302	20734	228430	148483	82947								
القطاع الصناعي	14849	72660	227.740	161779	826294	707142	34241	14849	72660	227.740	161779	826294	707142	34241	14849	72660	227.740	161779	826294	707142	34241	14849	72660	227.740	161779	826294	707142								
نسبة من القطاع الصناعي	1.57	1.9	0.48	0.34	0.17	0.34	10	1.57	1.9	0.48	0.34	0.17	0.34	10	1.57	1.9	0.48	0.34	0.17	0.34	10	1.57	1.9	0.48	0.34	0.17	0.34								
نسبة من الغذائية	1.5	17.3	4.46	3.03	0.89	3.8	82.7	1.5	17.3	4.46	3.03	0.89	3.8	82.7	1.5	17.3	4.46	3.03	0.89	3.8	82.7	1.5	17.3	4.46	3.03	0.89	3.8								
معاصر الزيتون	227	1237	872	4437	1199	3237	2900	227	1237	872	4437	1199	3237	2900	227	1237	872	4437	1199	3237	2900	227	1237	872	4437	1199	3237								
الصناعات الغذائية	1694	7088	19326	318288	132299	84688	2780	1694	7088	19326	318288	132299	84688	2780	1694	7088	19326	318288	132299	84688	2780	1694	7088	19326	318288	132299	84688								
القطاع الصناعي	14471	63099	179.4	1286	69064	593.8	23	14471	63099	179.4	1286	69064	593.8	23	14471	63099	179.4	1286	69064	593.8	23	14471	63099	179.4	1286	69064	593.8								
نسبة من القطاع الصناعي	1.55	1.68	0.24	0.18	0.109	0.266	1.32	1.55	1.68	0.24	0.18	0.109	0.266	1.32	1.55	1.68	0.24	0.18	0.109	0.266	1.32	1.55	1.68	0.24	0.18	0.109	0.266								
نسبة من الغذائية	14.7	16.4	2.7	1.09	0.57	2.48	11.6	14.7	16.4	2.7	1.09	0.57	2.48	11.6	14.7	16.4	2.7	1.09	0.57	2.48	11.6	14.7	16.4	2.7	1.09	0.57	2.48								
معاصر الزيتون	209	1008	383	1943	689	1236	543	209	1008	383	1943	689	1236	543	209	1008	383	1943	689	1236	543	209	1008	383	1943	689	1236								
الصناعات الغذائية	1420	6323	14813	178352	117352	61200	6821	1420	6323	14813	178352	117352	61200	6821	1420	6323	14813	178352	117352	61200	6821	1420	6323	14813	178352	117352	61200								
القطاع الصناعي	13464	61733	136712	188671	610499	479132	42390	13464	61733	136712	188671	610499	479132	42390	13464	61733	136712	188671	610499	479132	42390	13464	61733	136712	188671	610499	479132								
نسبة من القطاع الصناعي	2	2.19	0.55	0.36	0.26	0.49	2.3	2	2.19	0.55	0.36	0.26	0.49	2.3	2	2.19	0.55	0.36	0.26	0.49	2.3	2	2.19	0.55	0.36	0.26	0.49								
نسبة من الغذائية	17	18.3	3.17	2.34	1.35	4.732	41.23	17	18.3	3.17	2.34	1.35	4.732	41.23	17	18.3	3.17	2.34	1.35	4.732	41.23	17	18.3	3.17	2.34	1.35	4.732								
معاصر الزيتون	220	1111	345	3539	1442	3097	838	220	1111	345	3539	1442	3097	838	220	1111	345	3539	1442	3097	838	220	1111	345	3539	1442	3097								
الصناعات الغذائية	1308	6062	14410.9	13063	106928	44134	2080	1308	6062	14410.9	13063	106928	44134	2080	1308	6062	14410.9	13063	106928	44134	2080	1308	6062	14410.9	13063	106928	44134								
القطاع الصناعي	10925	30696	124.8	979.2	336.7	422.5	34.3	10925	30696	124.8	979.2	336.7	422.5	34.3	10925	30696	124.8	979.2	336.7	422.5	34.3	10925	30696	124.8	979.2	336.7	422.5								
نسبة من القطاع الصناعي	2	4.7	0.50	0.37	0.18	0.68	0.03	2	4.7	0.50	0.37	0.18	0.68	0.03	2	4.7	0.50	0.37	0.18	0.68	0.03	2	4.7	0.50	0.37	0.18	0.68								
نسبة من الغذائية	17	36	4.4	2.08	0.82	6.3	1.09	17	36	4.4	2.08	0.82	6.3	1.09	17	36	4.4	2.08	0.82	6.3	1.09	17	36	4.4	2.08	0.82	6.3								
معاصر الزيتون	214	2281	683	3439	1042	2398	68	214	2281	683	3439	1042	2398	68	214	2281	683	3439	1042	2398	68	214	2281	683	3439	1042	2398								
الصناعات الغذائية	1202	6233	13896.4	164991.2	136314.3	18436	3245	1202	6233	13896.4	164991.2	136314.3	18436	3245	1202	6233	13896.4	164991.2	136314.3	18436	3245	1202	6233	13896.4	164991.2	136314.3									
القطاع الصناعي	10912	47804	122	911.5	365.2	348.2	203.7	10912	47804	122	911.5	365.2	348.2	203.7	10912	47804	122	911.5	365.2	348.2	203.7	10912	47804	122	911.5	365.2	348.2								

الصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، المسح الصناعي ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، نتائج أسبوعية ، رام الله ، فلسطين .  
 الإحصاءات الواردة في الجدول بدون القدس .  
 الإحصاءات بخصوص معاصر الزيتون مصدرها : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٠٠٠) مسوحات معاصر الزيتون ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، نتائج الأسبوعية ، رام الله - فلسطين .  
 تم احتساب النسب بواسطة الباحث . \*

العاملين في الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي يعود إلى تراجع أعداد العاملين بأجر لصالح العاملين بدون أجر (ملاك المعاصر والمساهمين). ولا يفوتنا أن نذكر أنه في السنوات الثلثونية تضطر معاصر الزيتون الاستغناء عن بعض العاملين نظراً لشح إنتاج الموسم وكذلك للتخفيف من كلف الإنتاج. كما تشير البيانات في الجدول إلى أن متوسط نسبة القيمة المضافة لمعاصر الزيتون من إجمالي القيمة المضافة لمنشآت الصناعات الغذائية ومنشآت القطاع الصناعي تتراجع خلال السنوات الخمسة حيث بلغت ٦, ٣٪ و ٤٢, ٠٪ على التوالي. ويتضح كذلك أن متوسط نسبة إنتاج معاصر الزيتون من إجمالي قيمة إنتاج الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي أيضاً تتراجع حيث بلغت ٦٢, ١٪ و ٢٦, ٠٪ على التوالي. هذا التراجع في القيمة المضافة والإنتاج يعود إلى ظاهرة تبادل الحمل وكذلك زيادة قيمة الاستهلاك الوسيط وبالتحديد قيمة المستلزمات السلعية ومصاريف الكهرباء والمياه والمصاريف الأخرى والتي تستحوذ على نسبة ٨٢٪ من إجمالي قيمة الاستهلاك الوسيط لمعاصر الزيتون. أما متوسط نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لمعاصر الزيتون من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للصناعات الغذائية والقطاع الصناعي، فقد شكلت نسبة جيدة حوالي ٢٨, ١٥٪ و ٩٥, ٢٪ على التوالي بالرغم من تراجعها في بعض السنوات. هذه النسبة الملحوظة للتكوين الرأسمالي الثابت لمعاصر الزيتون ناتجة عن عدم وجود أصول مبيعة أو أصول تالفة ومفقودة خلال العام وهذا يشير إلى أن نسبة الإضافات في الأصول الثابتة لمعاصر الزيتون كانت جيدة بالمقارنة مع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي.

يتضح من الجدول رقم (٨) أن المتوسطات الخمسة الأولى لمعاصر الزيتون تنذب ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لموسم الزيتون إن كان ماسياً أم شلتونياً. أما المؤشر السادس (نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج) فهي في تصاعد مستمر خلال الفترة ٩٥-٩٩، حيث بلغت النسبة ٧, ٦٩٪ في العام ١٩٩٥ ثم انخفضت طفيفاً إلى ٥٩٪ في العام ١٩٩٦ ثم واصلت ارتفاعها إلى ٦٦٪ في العام ١٩٩٧ إلى أن وصلت إلى ٧٣٪ في العامين الأخيرين. وهذا مؤشر على أن صناعة زيت الزيتون في فلسطين تعتبر ذات قيمة مضافة عالية. أما المؤشر السادس (نسبة تعويضات العاملين من القيمة المضافة)، فقد أظهرت تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة، حيث كانت ٢٦٪ في العام ٩٥ ثم صعدت إلى ٣٦٪ في العام ٩٦، وفي السنوات الثلاث الأخيرة تراجعت بشكل ملحوظ حيث تدرجت من ٣٠٪ إلى ٢٧٪، ثم إلى ٢٠٪ في الأعوام ٩٧، ٩٨، ٩٩ على التوالي. هذا التراجع في تعويضات العاملين كنسبة من القيمة المضافة كان على حساب الزيادة في الاستهلاك الوسيط، اهتلاكات رأس المال... إلخ. وعند عمل مقارنات ما بين هذه المتوسطات



جدول رقم (٨)  
متوسطات ونسب مقارنة مستخدمة من المسح الصناعي ومسح معاصر الزيتون (١٩٩٩-١٩٩٥)

القطاع الصناعي	القطاع الصناعي		معايير معاصر الزيتون		معايير معاصر الزيتون		معايير معاصر الزيتون		معايير معاصر الزيتون		معايير معاصر الزيتون		معايير معاصر الزيتون		معايير معاصر الزيتون		معايير معاصر الزيتون		معايير معاصر الزيتون																			
	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩																		
البيوت	2965	2891	5270	3013	3504	4741	4533	4397	2949	3812	13132.6	13707.2	11783.4	24190.1	11078.8	10083.8	8820.16	7756.73	17029.0	7282.94	31786.5	30094.8	26800.9	82004.3	29060.6	21183.3	19364.9	17639.3	57743.1	19100.6	4486.93	3962.54	3854.80	7282.96	3881.60			
الصناعات الغذائية	2460	2367	2290	2491	3616	3391	3863	3428	5414	2330	17722.9	18886.9	16594.4	36214.7	9257.42	11229.0	11730.3	9678.98	14723.8	6144.97	49359.6	49636.7	48414.3	48601.1	39737.7	31273.4	30828.9	28238.6	27197.3	26277.4	4359.44	4471.02	3799.73	6556.21	3547.04			
معايير الزيتون	20	27	30	36	28	73	73	66	59	69.7	2602	3629	1623	2279	1244	1310	2617	1229	1887	1051	3589	4974	2474	3847	1782	2082	2587	1874	3182	1367	319	977.4	487	806.7	319			
القطاع الصناعي (متوسط الخمس سنوات)	3128					4009					13178.7					18194.9				39953																		
الصناعات الغذائية (متوسط الخمس سنوات)	28.4					37					17385					18201.8				47149.8																		
معايير الزيتون (متوسط الخمس سنوات)	27.8					68.14					2293.8					1658.8				3333.8																		
نسبة من القطاع الصناعي						114.99					414.99					104.2				8.3																		
نسبة من الصناعات الغذائية						112.8					413.8					13.5				7																		

\* تم احتساب هذه المتوسطات والنسب من قبل الباحث بناءً على إحصاءات المسح الصناعي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، النتائج الأساسية، رام الله، ٢٠٠٠، النتائج الأساسية، رام الله، ٢٠٠٠، النتائج الأساسية، رام الله، ٢٠٠٠، النتائج الأساسية، رام الله، ٢٠٠٠.

والنسب لمعاصر الزيتون وبين نفس المتوسطات لقطاع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي ، نلاحظ أن متوسط نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين خلال الفترة ٩٥-٩٩ لمعاصر الزيتون قد بلغت ٦٦٢ دولار وهي تشكل حوالي ٨, ١٣٪ و ١٣٪ من المؤشر نفسه للصناعات الغذائية والقطاع الصناعي على التوالي. وبلغ متوسط إنتاجية العامل في الإنتاج لمعاصر الزيتون خلال الفترة نفسها حوالي ٥١٦١ دولار أي بنسبة ٩, ١٧٪ و ١٩٪ من نفس المؤشر للصناعات الغذائية والقطاع الصناعي على التوالي. أما متوسط نصيب إنتاجية العامل بأجر من الإنتاج فقد بلغت ٨, ٣٣٣٣ دولار بنسبة ٧٪ و ٣, ٨٪ من نفس المؤشر للصناعات الغذائية والقطاع الصناعي على التوالي. بخصوص متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة فقد بلغت ٨, ١٦٥٨ دولار بنسبة ٥, ١٥٪ و ٢, ١٦٪ من نفس المؤشر للصناعات الغذائية والقطاع الصناعي على التوالي. وبلغ متوسط نصيب العامل بأجر من القيمة المضافة لمعاصر الزيتون ٨, ٢٢٧٥ دولار بنسبة ٨, ١٢٪ و ٩٩, ١٤٪ من نفس المؤشر للصناعات الغذائية والقطاع الصناعي. كل هذه المؤشرات الإنتاجية، في الواقع، تشير إلى أن مساهمة معاصر الزيتون في المتوسطات المختلفة لقطاع الصناعات الغذائية وللقطاع الصناعي تعتبر جيدة ومتقاربة إلى حد كبير. أما بخصوص نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج لمعاصر الزيتون فهي تعتبر كبيرة ومتزايدة (١٤, ٦٨٪) مقارنة مع نفس النسبة للصناعات الغذائية (٣٧٪) والقطاع الصناعي (٩, ٤٠٪)، وهذا يشير إلى أن القيمة المضافة لمعاصر الزيتون عالية وأن المكون المحلي لصناعة زيت الزيتون في فلسطين تعتبر عالية يؤهلها بسهولة تشكيل قواعد المنشأ التي تتطلبها أسواق التصدير. أما نسبة تعويضات العاملين إلى القيمة المضافة لمعاصر الزيتون (٨, ٢٧٪) بالرغم من ارتفاعها، فهي تعتبر متقاربة مع نفس النسبة للصناعات الغذائية (٤, ٢٦٪) والقطاع الصناعي (٢٨, ٣١٪).

### تحليل الإنتاجية والأجور في معاصر الزيتون؛

لقد أولى الاقتصاديون ورجال الأعمال ومتخذي القرار اهتماماً كبيراً بالإنتاجية نظراً لارتباطها بالكفاءة في استغلال الموارد والتكاليف والأرباح وهي تمثل مدى مساهمة تلك الموارد في إنتاج السلع والخدمات المختلفة. وغالباً ما يتم التركيز على إنتاجية العمل نظراً لأن عنصر العمل يشكل في كثير من الأحيان جزءاً كبيراً من التكاليف. وتحسب إنتاجية العمل في هذا على أساس:

## إنتاجية العمل = قيمة مساهمة العاملين في الإنتاج / عدد العاملين في المنشأة

وهناك عدد من الصعوبات العملية في حساب إنتاجية العمل ، ولعل أولها و أهمها هو كيفية حساب قيمة مساهمة العاملين في الإنتاج. ويلجأ بعض الاقتصاديين إلى استخدام متوسط قيمة الإنتاج القائم للعامل ، ولكن هذا المعيار قد لا يعكس المساهمة الحقيقية لعنصر العمل لأنه لا يأخذ بالاعتبار قيمة مستلزمات الإنتاج التي لم يتم إنتاجها داخل المنشأة وتم شراؤها من مصادر خارجية وبالتالي فهي (أي مستلزمات الإنتاج المشتراة من الخارج) لا تمثل مساهمة العاملين في المنشأة ويجب أن لا تحسب ضمن إنتاجيتهم. وكبديل لذلك يلجأ العديد من الاقتصاديين إلى استخدام القيمة المضافة كمعيار لمدى مساهمة المنشأة في الإنتاج وبالتالي تكون:

## إنتاجية العمل = القيمة المضافة / عدد العاملين الإجمالي في المنشأة

أما بالنسبة لعدد العاملين ، فمن الطبيعي استخدام عدد العاملين الإجمالي وليس فقط العاملين بأجر. والسبب في ذلك هو أن جميع العاملين قد أسهموا في تحقيق الإنتاج للمنشأة ، بغض النظر عن طبيعة الأجر الذي يحصلون عليه. وفي الواقع أنه لا يمكن القول أن أصحاب المشروع يعملون مجاناً (بدون أجر) ، وذلك أنهم يحصلون على ما يسمى في الاقتصاد تكلفة الفرصة البديلة (opportunity cost) أو الأجر الضمني مقابل جهد العمل الذي بذلوه في إنتاج السلع. وكما يتضح من الجدول رقم (٨) أن متوسط إنتاجية العامل (متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة) لمعاصر الزيتون خلال فترة الدراسة ، بلغت حوالي ٨, ١٦٥٨ دولار حيث شكلت حوالي ٥, ١٥٪ من نفس المؤشر للصناعات الغذائية و ٢, ١٦٪ من نفس المؤشر للقطاع الصناعي.

وقبل عمل تحليل للإنتاجية والأجور لمعاصر الزيتون ، فحسب النظرية الاقتصادية لتوزيع الدخل فإن عناصر الإنتاج تحصل على عوائد تساوي قيمة الناتج الحدي (الإنتاجية) لتلك العناصر. بمعنى أن العامل الذي تصل إنتاجيته إلى خمسة آلاف دولار سنوياً يمكن أن يحصل على عائد أو دخل يساوي ذلك المبلغ تقريباً. ولكن هذه النظرية تقوم على افتراض وجود منافسة كاملة (perfect competition) في كل من سوق السلع وسوق عناصر الإنتاج ، وهو افتراض يفترض إلى الواقعية في فلسطين والدول النامية ، وبالتالي فإننا نتوقع أن يحصل العامل على أجور أو تعويضات أقل من إنتاجيتهم ، وهو ما يظهره الجدول رقم (٨) الذي

يبين بالإضافة إلى الإنتاجية متوسط نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين بالدولار. وتشمل تعويضات العاملين هنا إجمالي الرواتب والأجور والمزايا الأخرى النقدية والعينية المستحقة للعاملين، وكانت قيمة متوسط نصيب العامل باجر من هذه التعويضات لمعاصر الزيتون خلال فترة الدراسة ١٩٩٥-١٩٩٩ حوالي ٦٢٢ دولار. وعند مقارنة هذه الأجور بالإنتاجية يلاحظ أن متوسط أجور العاملين في معاصر الزيتون (٦٢٢ دولار) تشكل فقط حوالي ٣٧٪ من إنتاجيتهم (٨، ١٦٥٨ دولار) أي أن إنتاجية العامل في معاصر الزيتون أكبر بحوالي مرتين ونصف من الأجور التي يتقاضونها.

ولأغراض المقارنة تم حساب الإنتاجية والأجور في قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي خلال نفس الفترة. وكما يتضح من نفس الجدول، فقد بلغ متوسط نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين خلال فترة الدراسة لقطاع الصناعات الغذائية حوالي ٦، ٤٥٠٦ دولار و ٨، ٤٦٩٤ دولار للقطاع الصناعي. كما بلغ متوسط إنتاجية العامل (نصيب العامل من القيمة المضافة) في قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي حوالي ٨، ١٠٧٠١ دولار و ٩، ١٠١٩٤ دولار على التوالي. وبذلك شكل نصيب أجور العاملين في قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي حوالي ٤٢٪ و ٤٦٪ من إنتاجيتهم على التوالي أي ما يقارب نصف إنتاجيتهم. وهذه النسب في الواقع تبقى أعلى من نصيب أجور العاملين في معاصر الزيتون من إنتاجيتهم حيث بلغت هذه النسبة حوالي (٣٧٪) أي مرتان ونصف أقل من إنتاجيتهم.

يعتبر المجتمع الفلسطيني من المجتمعات المستهلكة بكثافة لزيت الزيتون، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من زيت الزيتون يقدر بحوالي ٦ كغم، وهذا يعتبر معدل استهلاك مرتفع إذا ما قورن مع معدل استهلاك الفرد في دول أخرى في حوض البحر الأبيض المتوسط مثل تركيا (١، ٣ كغم)، البرتغال (٨، ٤ كغم)، مصر (١، ٠ كغم)، شمال أوروبا (١، ٠ كغم)، إسرائيل (١، ٠ كغم) ولكن يعتبر معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من زيت الزيتون متواضع مقارنة مع دول متوسطية أخرى مثل اليونان (٢٠ كغم)، تونس (٢، ١٤ كغم)، إسبانيا (١٠ كغم)، إيطاليا (٨، ٨ كغم) (١٥).

البيانات الواردة في الجدول رقم (٩)، تشير إلى أن الاستهلاك السنوي للأسرة الفلسطينية من زيت الزيتون يتزايد سنة بعد أخرى، حيث تشير التقديرات إلى أن الاستهلاك سيقفز من ٤٦١، ٢٠ طن في العام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠، ٢٢ طن في العام ١٩٩٩ ثم إلى ٢٤، ٢٥٤ طن في العام ٢٠٠١، وسيصل إلى ٦١٩، ٣٧ طن في العام ٢٠١١، وحوالي ٣٣٥، ٤٢ طن في العام

## استهلاك زيت الزيتون

## جدول رقم (٩)

## تقديرات لاستهلاك زيت الزيتون في الأراضي الفلسطينية ١٩٩٧-٢٠١٥

البيان	عدد السكان	عدد الأسر الفلسطينية	استهلاك الأسر الفلسطينية من زيت الزيتون (طن)
1997	2.783.684	456.343	20.461
1999	3.019.704	495.033	22.200 (48%)
2001	3.298.951	540.812	24.254 (74%)
2003	3.604.495	595.819	26.720 (10%)
2005	3.986.813	653.576	29.311 (10%)
2007	4.355.594	714.032	32.022 (74%)
2009	4.740.283	777.095	34.850 (9%)
2011	5.116.894	838.835	37.619 (8%)
2013	5.434.866	890.962	39.937 (6%)
2015	5.758.360	943.993	42.335 (6%)

- \* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، السكان في الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٧-٢٠٢٥، رام الله - فلسطين.
- \* تم احتساب عدد الأسر الفلسطينية على أساس أن معدل عدد أفراد الأسرة الفلسطينية ١, ٦ شخص كما قدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- \* تم احتساب استهلاك الأراضي الفلسطينية بضرب عدد الأسر الفلسطينية بمعدل استهلاك الأسرة السنوي من زيت الزيتون والذي قدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٤٤, ٨٤٧ كغم.
- \* النسبة بين قوسين هي نسبة التغير.

٢٠١٥ وعند مقارنة استهلاك الأراضي الفلسطينية مع ما تنتجه من زيت الزيتون نجد أن أقصى إنتاج حققته الأراضي الفلسطينية من زيت الزيتون خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ هو ٣٠٠, ٢٨ طن في العام ١٩٩٠ و ٣٤, ٥٠٠ طن في العام ١٩٩٢<sup>(١٦)</sup>. وإذا افترضنا أن إنتاج العام ١٩٩٢ سيتم تحقيقه في الأعوام اللاحقة الماسية وعلى افتراض أن المساحة المزروعة بأشجار الزيتون ستبقى كما هي عليه حالياً، فإن هذا الإنتاج سيغطي احتياجات السوق الفلسطيني حتى العام ٢٠٠٩. وبعد العام ٢٠٠٩ سيكون هناك فجوة بين الإنتاج والاستهلاك الأمر الذي يتطلب العمل على توسيع مساحة الأرض القابلة لزراعة الزيتون واستصلاح الأرض القابلة للزراعة لشجرة الزيتون وكذلك العمل على تحسين إنتاج وإنتاجية الزيتون بالإضافة إلى استصلاح أشجار الزيتون الغير مثمرة والأشجار الهرمة والموجودة بكثرة في فلسطين.

تشكل صادرات فلسطين من زيت الزيتون حوالي ٢٠٪ من الصادرات الزراعية و ١٠٪

من إجمالي الصادرات السلعية، وكما يتضح من الجدول رقم (١٠) تتراوح صادرات فلسطين من زيت الزيتون بين ٤٠٨-٢٠٠٠ طن خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ أي بنسبة ١٠٪ من إجمالي الإنتاج الفلسطيني من زيت الزيتون خلال نفس الفترة. وتشير البيانات إلى أن هناك تراجعاً في الصادرات الفلسطينية من زيت الزيتون حيث بلغت ٢٠٠٠ طن في العام ١٩٩٤ و ١٣٣٦ طن في العام ١٩٩٦ وانخفضت إلى ٧٨٦ طن في العام ١٩٩٨. يعود السبب في هذا التراجع إلى ظاهرة تبادل الحمل وسبب آخر هو أن الأردن الذي يعتبر الجهة الرئيسية الذي يصدر إليه زيت الزيتون الفلسطيني ومنه يتم تصديره إلى دول الخليج العربي وأوروبا، أصبح ينتج كميات كبيرة من زيت الزيتون وأن أسواق الأردن تستورد زيوتاً من مصادر أخرى خاصة من تونس وإسبانيا وهما البلدان اللذان يتمتعان بميزة نسبية عالية في إنتاج وتصدير هذه السلعة من حيث السعر والجودة، وكذلك عدم مطابقة الزيت الفلسطيني لشروط الاستيراد الأردنية وأسواق التصدير الأخرى. كما أن السياسات الزراعية الأردنية التي وجهت لدعم القطاع الزراعي في الأردن من جهة، وفقدان الأردن لأسواق التصدير في منطقة الخليج العربي منذ بداية التسعينيات من جهة أخرى، كانت من الأسباب التي أدت إلى التراجع الحاد في قيمة وكمية الصادرات الزراعية الفلسطينية بما فيها زيت الزيتون إلى الأسواق الأردنية والأسواق العربية. كما أن فك الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية في العام ١٩٨٨ وفي أعقاب توقيع الاتفاق التجاري الأردني الفلسطيني أدى إلى التعامل مع فلسطين ككيان سياسي وإداري مستقل حرم بعض المنتجات الفلسطينية من بعض المزايا التفضيلية التي كانت تمنحها الحكومة الأردنية والتي كان لها كبير الأثر على منتجاتنا وخاصة الزراعية منها وانحسر تدفق الزيت في السنوات الأخيرة إلى الأردن على شكل هدايا وضمن مدة زمنية محددة بقرار من مجلس الوزراء الأردني ومن خلال ترتيبات تجريبها وزارة الزراعة الأردنية، وهذا يتجلى في البيانات الواردة في الجدول أعلاه، حيث بلغت كمية الهدايا من زيت الزيتون الفلسطيني إلى الأردن ٩٢٥ طن في العام ١٩٩٦، ٨٠٤ طن في العام ١٩٩٧ و ٥١٦ طن في العام ١٩٩٨، أي بنسبة (Ratio) تقارب ٦٨٪ إلى إجمالي الصادرات الفلسطينية من زيت الزيتون.

أما بخصوص الواردات، فإن فلسطين تعتبر من الدول المنتجة والمصدرة لزيت الزيتون وبالتالي لم يتم إلا استيراد كميات قليلة من زيت الزيتون البكر الصالح للأكل ولكن تم استيراد كميات أكبر لغرض استخدامه في الصناعة. وتشير البيانات الواردة في الجدول إلى أنه قد تم

## الصادرات والواردات من زيت الزيتون

جدول رقم (١٠)

الصادرات والواردات الفلسطينية من زيت الزيتون خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)  
القيمة بالألف دولار، الكمية بالطن

السنة	الصادرات		الواردات						الصادرات إلى إسرائيل	الواردات من إسرائيل	النسبة المئوية للواردات من إسرائيل إلى إجمالي الواردات	النسبة المئوية للصادرات إلى إسرائيل		
	الكمية	القيمة	الكمية		القيمة		الكمية	القيمة				الكمية	القيمة	
			زيت الزيتون	زيت الزيتون المكر	زيت الزيتون	زيت الزيتون المكر								
١٩٩٤	-	2000	11	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٩٥	-	408	3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩٩٦	4625	1336	11	349	1110	311	1130	1130	1359	1241	13.7	13.8	3389	923
١٩٩٧	4210	1191	20	12	912	8	846	924	854	854	8.9	8.63	3893	804
١٩٩٨	1978	786	5	2	2	9	2	25	11	11	0.2	1.1	2066	316

\* المصدر (١): السنوات (١٩٩٥-١٩٩٤) CBSI, national Account of Judea samaria and , Gaza  
Area statistics, 1993-1998

\* المصدر (٢): Judea, Samaria and Gaza Area statistics xxiv, 1996.

\* المصدر (٣): السنوات (١٩٩٦-١٩٩٨)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠١، إحصاءات التجارة الخارجية ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨ (بيانات غير منشورة).

\* تم احتساب النسب بواسطة الباحث.

\* الواردات تشمل زيت الزيتون البكر الصالح للأكل وزيت الزيتون الصناعي.

استيراد ٢١١ طن من زيت الزيتون البكر الصالح للأكل في العام ١٩٩٦، وفي الأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨ تم استيراد فقط ٨ و ٩ أطنان على التوالي، وفي المقابل تم استيراد ١١٣٠ طن من زيت الزيتون للصناعة في العام ١٩٩٦ و ٨٤٦ طن في العام ١٩٩٧ و فقط ٢ طن في العام ١٩٩٨. ويستنتج من ذلك، أن الجزء الأكبر من الواردات الفلسطينية من زيت الزيتون هي لأغراض الصناعة وجزء بسيط جداً يتم استيراده لغرض الأكل. وشكلت نسبة (Ratio) الواردات الفلسطينية من الزيت البكر الصالح للأكل إلى الصادرات الفلسطينية من زيت

الزيتون حوالي ٨, ١٥٪، ٦٧، ٠، ١ و ١٪ في الأعوام ١٩٩٦، ٩٧، ٩٨ على التوالي. أي بمتوسط نسبته ٨, ٥٪ للأعوام الثلاثة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن منشأ الواردات الفلسطينية هو إيطاليا بشكل رئيسي ثم إسرائيل وتركيا.

## مواصفات زيت الزيتون الفلسطيني

إن درجات جودة الزيت تصنف حسب نسبة الحموضة بالزيت كما حددها تماماً المجلس الدولي لزيت الزيتون وهي كما يلي<sup>(١٧)</sup>:

- \* أقل من ١٪ حموضة - زيت بكر اكسترا الممتاز، وهو أفضل أنواع زيت الزيتون، أي درجة أولى ومعتمد من السوق الأوروبية المشتركة كزيت له صفات مميزة يستحق تسعيرة عالية، وهذا ما يجب أن نسعى لإنتاجه في فلسطين.
  - \* أقل من ٥, ١٪ حموضة - زيت جيد.
  - \* أقل من ٣, ٣٪ حموضة - زيت شبه جيد.
  - \* أكثر من ٣, ٣٪ حموضة - زيت للإضاءة والصناعة وغير صالح للأكل.
- ولأهمية الحصول على زيت ممتاز فإننا نبين أدناه الوصف المخبري لزيت البكر اكسترا الممتاز والذي حدده المجلس الدولي لزيت الزيتون كما يلي<sup>(١٨)</sup>:

أقل من ١٪	الحموضة
٢٥٪	عامل الامتصاص الضوئي
١, ٤٦٨ - ١, ٤٦٩	درجة الانكسار الضوئي
أقل من ٢٠	رقم البيروكساييد
أصفر على خضار	اللون
تبين خلو الزيت من الماء والشوائب وأي إضافات غريبة أخرى ولتؤكد أن الزيت بكر وبدرجة اكسترا	أرقام أخرى

في فلسطين، هناك بعض المراكز والمختبرات مثل المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية، مؤسسة أنيرا، ومختبر بيتا في مدينة نابلس، تقوم بعمل تحاليل مخبرية على زيت



الزيتون الهدف منها هو تحسين جودة ونوعية زيت الزيتون الفلسطيني. كما أن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية قامت بإعداد مواصفة لزيت الزيتون، علماً بأن هذه المواصفة لا تختلف كثيراً عما أقره مجلس الزيوت العالمي، حيث حددت المواصفة الفلسطينية رقم ١٨٨ والتي صدرت في العام ١٩٩٧، المواصفات التالية لزيت الزيتون الفلسطيني.

**الحموضة:** زيت زيتون بكر اكسترا - لا تزيد عن ١٪.

زيت زيتون بكر معتدل " جيد " - ١ - ٥، ١٪.

زيت زيتون بكر عادي - لا تزيد عن ٣، ٣٪.

**رقم البيروكساييد:** لا يزيد عن ٢٠.

**المواد المتطايرة:** لا تزيد عن ٢، ٠٪.

**الشوائب:** لا تزيد عن ١، ٠٪.

وعلى الرغم من أن فلسطين تمتلك أجود أنواع الزيتون وهو "النبالي المحسن" إلا أن المشكلة التي تواجهها هي درجة الحموضة المرتفعة في الزيت، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ٢٠٪ من إنتاج الزيت في فلسطين يمتاز بحموضة تتراوح بين ١-٥، ١٪ وحوالي ٨٠٪ من إنتاج الزيت يمتاز بحموضة تتراوح بين ١، ٥-٣٪، أي أن الغالبية العظمى من زيت الزيتون الفلسطيني ينحصر من حيث درجة الحموضة بين جيد وعادي (شبه جيد). في الواقع، هناك العديد من المزارعين الذين يحصلون على زيت بحموضة أقل من ١٪ وذلك بسبب المعاملات الخاصة للثمار أثناء القطف والنقل والتخزين والعصر. كما تتباين نسبة الحموضة في فلسطين من منطقة إلى أخرى، فمناطق الوسط تنتج عادة زيت زيتون بدرجة حموضة أقل من المناطق الأخرى. في الواقع، التبكير أو التأخير في قطف ثمار الزيتون، الحفظ السيئ للثمار، تخزين الثمار لفترة طويلة، ظاهرة غش الزيت، خلط الثمار الطازجة مع ثمار الجول (الثمار التي تتساقط على الأرض) هي من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة نسبة الحموضة في زيت الزيتون. لذا، للحصول على محصول ممتاز من الزيت من حيث الجودة ومطابقاً للمواصفات العالمية، يجب أن تؤخذ العوامل آنفة الذكر بالاعتبار.

أما بخصوص رقم البيروكساييد في زيت الزيتون الفلسطيني فيتراوح بين ٨-١٥ في بداية الموسم ثم ترتفع مع تقدم فترة التخزين، وهذا يشير إلى أن رقم البيروكساييد في الزيت

الفلسطيني يبقى ضمن ما هو معتمد في المواصفة الفلسطينية وما أقره مجلس الزيوت العالمي. في الواقع، الزيت المتأكسد يكون دائماً سيئ المذاق ومضر كما أن تسويقه عالمياً يصبح شبه مستحيل، إضافة إلى أن هناك تناسب عكسي بين درجة الحموضة والتأكسد للزيت وبين سعره.

### مستقبل زيت الزيتون الفلسطيني ودور الحكومة في تطوير هذا القطاع:

لقد قامت السلطة الفلسطينية بوضع خطة شاملة لتطوير قطاع الزيتون في فلسطين بدءاً من عملية الإنتاج وحتى عملية التصنيع والتسويق. وقد بدأت السلطة الفلسطينية بتركيز وتكثيف الإرشاد الزراعي حول كيفية خدمة شجرة الزيتون بهدف الإنتاج بمواصفات عالية وتقليل تكاليف الإنتاج. وكخطوة هامة، قامت وزارة الزراعة الفلسطينية بإنشاء مختبر مركزي (مختبر بيتا/ نابلس) وكذلك المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية بإمكانيات متواضعة بهدف عمل التحاليل المخبرية اللازمة لتحسين مواصفات وجودة زيت الزيتون الفلسطيني وتأهيله للدخول إلى الأسواق العالمية. كما قامت وزارة الزراعة بإنشاء ثلاث محطات أبحاث زراعية في كل من عسكر، قباطية، والعروب تقوم بعمل أبحاث في مجالات عدة مثل دراسة سلوك أكثر من ٦٠ صنف زيتون عالمي ومحلي وملاءمتها لظروف المنطقة وكذلك دراسة مواعيد وأساليب القطف وطرق التخزين والنقل والعصر وكذلك استخدام الهرمونات والآليات الأخرى في القطف بالإضافة إلى استخدام طرق مكافحة لأهم الآفات والأمراض التي تصيب ثمار الزيتون. كما تم إنشاء مختبران (مختبر بيتا ومختبر العروب) لفحص التربة وذلك لتحديد احتياجات الأشجار في بعض المواقع، كما تقوم الوزارة بالرقابة على إنشاء وتشغيل معاصر الزيتون ومتابعة العمل فيها وتقديم الإرشادات لأصحابها، وتقوم الوزارة كذلك بتحديد مواعيد قطف الزيتون وتشغيل المعاصر لكل منطقة، وتقوم كذلك بتنشيط القطاع الخاص ليقوم بدور التسويق المحلي والخارجي بصورة أفضل وتطوير قطاع التعبئة وإيجاد أسواق خارجية. بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به السلطة الفلسطينية، هناك العديد من المنظمات غير الحكومية لها علاقة بقطاع الزيتون والتي تقدم المساعدة الفنية والإرشاد والدعم المتواصل لتطوير هذا القطاع، ومن هذه المنظمات:

- \* اتحاد معاصر الزيتون .
- \* اتحاد لجان العمل الزراعي .
- \* الاتحاد التعاوني الزراعي .
- \* لجان الإغاثة الزراعية .
- \* مركز العمل التنموي .
- \* مركز الخدمات الزراعية .

وبالرغم من الدور الذي تقوم به السلطة الفلسطينية لتطوير قطاع الزيتون وتحسين إنتاجيته وجودته، إلا أن هناك بعض المعوقات المحلية والدولية التي من شأنها أن تقف عائقاً أمام تطور هذا القطاع كما هو مخطط له. فكما تشير الإحصاءات أن هناك فائضاً محدوداً في إنتاج زيت الزيتون في السنوات الماضية وأن هناك استهلاكاً متزايداً للزيت الأمر الذي يتطلب القيام ببعض الإجراءات اللازمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية، وذلك من خلال توسيع واستصلاح الأراضي القابلة لزراعة الزيتون ومعالجة الأشجار غير المثمرة وكذلك استخدام الأساليب الزراعية الحديثة للعناية بهذه الشجرة. في الحقيقة، يجب أن يكون هناك اهتمام أكبر من قبل السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص بالزيتون على صعيد الإنتاج والتصنيع والتسويق باعتبار أن صناعة زيت الزيتون تلعب دوراً هاماً في الأمن الغذائي الفلسطيني وتساهم بنسبة ٥-١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١٩)</sup>. في الواقع، تسويق المنتجات الزراعية بما فيها زيت الزيتون هو أحد المشاكل التي تواجه الزراعة الفلسطينية. الأردن كان من أهم أسواق الزيت الفلسطيني والذي عبره كان يصدر إلى دول الخليج العربي وأوروبا، حيث وصلت الصادرات من تلك السلعة إلى أعلى مستوى لها من حيث القيمة والكمية سنة ١٩٨٨ ثم بدأت بالتناقص تدريجياً بسبب زيادة الإنتاج الأردني من ٣٠ ألف طن في السبعينيات إلى ٧٠ ألف طن في التسعينيات<sup>(٢٠)</sup>. وبالرغم من هذا الإنتاج الوفير إلا أن الأردن ما زال يعتبر مستورداً لزيت الزيتون خاصة من تونس وأسبانيا، حيث الجودة الأعلى والسعر الأقل إذ تزيد قيمة واردات الأردن من زيت الزيتون عن ٢٠ مليون دولار سنوياً<sup>(٢١)</sup>. ولقد فرض الأردن العديد من القيود على ائرفك الارتباط مع الضفة الغربية في العام ١٩٨٨، وبعد توقيع الاتفاقية التجارية بين البلدين في العام ١٩٩٥ والتي على أثرها تم التعامل مع فلسطين على أنها كيان سياسي مستقل وأصبحت التجارة بين البلدين خاضعة لقوانين وأنظمة التجارة العالمية وانحصر تدفق الزيت في السنوات الأخيرة إلى الأردن على شكل هدايا وأمانات وضمن مدة زمنية محددة وبقرار من مجلس الوزراء الأردني ومن خلال ترتيبات تجريبها وزارة الزراعة الأردنية. وبمنظرة سريعة على الاتفاق التجاري الأردني الفلسطيني وبالتحديد القوائم السلعية، نلاحظ أنها لا تشمل على منتج زيت الزيتون الأمر الذي يتطلب البحث عن أسواق بديلة لهذا السوق التقليدي. أما بالنسبة للاتفاق الزراعي الإسرائيلي الفلسطيني، فقد نصت المادة الأولى على ما يلي "سيكون هناك نقل للمنتجات الزراعية بين الجانبين، خال من الجمارك وضرائب الاستيراد، وذلك وفقاً للاستثناءات والترتيبات اللاحقة"<sup>(٢٢)</sup>. أما البند الأهم في الاتفاقية هو ذلك المتعلق بالمواصفات

والمعايير التي اتفق ان تحكم حرية انتقال المنتجات الزراعية بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية ، كما اتفق على أن يلتزم الطرفان بإصدار شهادات صحية تتفق مع المعايير التي تضعها المؤسسات الدولية المتخصصة<sup>(٢٣)</sup>. وعلى الرغم من وضوح وصراحة الاتفاق إلا أن إسرائيل تضع وستبقى تضع العراقيل أمام تدفق المنتجات الزراعية بما فيها زيت الزيتون إلى إسرائيل تحت ذرائع أمنية وتحت ذريعة أنها لا تتفق والمواصفات المطلوبة الأمر الذي أثار وسيؤثر سلباً على حجم الصادرات من الزيت إلى إسرائيل والخط الأخضر. وبالرغم من هذه العراقيل ، فإننا نرى بأن المصالح الفلسطينية تقتضي المحافظة على السوق الإسرائيلي وسوق فلسطيني إسرائيلي لتسويق منتجات الزيتون هناك. أما بالنسبة للدول الأخرى مثل مصر ، أمريكا ، أوروبا ، الخليج العربي ، فلا يوجد اتفاقيات صريحة معها بهذا الخصوص ولكن هناك اتفاقيات تجارة حرة مع أمريكا وأوروبا واتحاد دول الآفتا ، لكن وجود المنافسة الشديدة في هذه الدول لزيت الزيتون الفلسطيني من قبل الزيت التونسي والأسباني واليوناني غداً هناك عائقاً يحول دون تدفق الزيت الفلسطيني إليها ، ولكن ما زال هناك مجال لتصدير الزيت إلى هذه الأسواق بشرط تحسين الجودة وتخفيض التكلفة وذلك للاستفادة من المزايا التفضيلية التي تقدمها هذه الاتفاقيات وبالتحديد اتفاقية الشركة الأوروبية ، الاتفاقية مع أمريكا ، واتفاقية التجارة الحرة مع اتحاد الآفتا. كما أن هناك مجال لبذل جهود متواصلة من قبل الممثلات التجارية الفلسطينية في الخارج وكذلك مؤسسات القطاع الخاص لخلق أسواق ومنافذ تسويقية للزيت الفلسطيني في الأسواق الخارجية. كما يمكن التفاوض مع الدول المستضيفة للجاليات الفلسطينية لتسويق منتجات الزيتون إليها حيث أن هذه الجاليات مرتبطة ارتباطاً معنوياً بفلسطين ومنتجاتها وخاصة الزيتون.

## النتائج الرئيسية للبحث

- فيما يلي النتائج الرئيسية للبحث والتي أثبتت صحة الفرضيات التي تم وضعها في بداية البحث :
- \* هناك ثلاثة أصناف من الزيتون في فلسطين وهي النبالي ، الصوري ، والنبالي المحسن. أما الصنف الغالب فهو النبالي حيث تزيد مساحته عن ٥, ٨٧٪ من المساحة العامة.
  - \* لا تراعى الأسس العلمية في كافة مراحل إنتاج الزيت والزيتون بدءاً من مرحلة القطف وحتى مرحلة العصر والتخزين ، الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة ومواصفات الزيت المستخرج.
  - \* عدم تجانس الزيت الفلسطيني. فقد جرت العادة أن يسوق الزيت محلياً وخارجياً دون تحقيق أي تجانس فيه قبل تسويقه سواءً من ناحية اللون أو نسبة الحموضة ، مما يسبب إرباكاً لدى المشتريين ويثير شعوراً بعدم الثقة في الزيت مما يضطرون إلى فحص معظم العبوات المسوقة لأن كل عبوة قد تحتوي زيتاً تختلف مواصفاته عن زيت العبوات الأخرى.
  - \* إن زيت الزيتون في فلسطين لا يزال يعاب في عبوات تقليدية من صفائح التنك سعة ١٧ لتراً، وهذا في الحقيقة لا يناسب أذواق المستهلكين وإمكانياتهم المادية فضلاً عن أن تخزين الزيت في مثل هذه الصفائح لفترة طويلة يؤثر على مذاق وجودة الزيت.
  - \* عدم توفر المؤسسات المالية الكافية لدعم المزارعين والمؤسسات المعنية بإنتاج وتسويق الزيت.
  - \* إن نسبة المعاصر القديمة التي تعمل بالحجارة والمكابس آخذة بالتناقص وأن نسبة المعاصر نصف الأوتوماتيكية والأوتوماتيكية وبالتحديد الأخيرة آخذة بالتزايد وذلك نظراً لطاقتها الإنتاجية الكبيرة وجودة الزيت المستخرج من خلالها مقارنة مع المعاصر القديمة.
  - \* أن معاصر الزيتون في فلسطين تعتبر كثيفة رأس المال وقليلة العمالة وهذا واضح من خلال مؤشر كثافة رأس المال إلى العمل مقارنة مع نفس المؤشر بالنسبة للصناعات الغذائية والقطاع الصناعي.
  - \* إن كمية وقيمة الإنتاج من زيت الزيتون في فلسطين تتذبذب من سنة ماسية إلى سنة شلتونية تبعاً لظاهرة تبادل الحمل. كما قدر حجم إنتاج فلسطين من زيت الزيتون بحوالي ١٪ من حجم الإنتاج العالمي من الزيت. أما نسبة سيولة الزيت الفلسطيني فبلغت حوالي

- ٢, ٢٤٪ من كمية الزيتون المهروس، وتتفاوت نسبة السيولة من منطقة إلى أخرى.
- \* هناك تراجع للقيمة المضافة لمعاصر الزيتون خلال فترة الدراسة، وهذا التراجع جاء نتيجة لتذبذب إيرادات المعاصر وزيادة قيمة الاستهلاك الوسيط وبالتحديد المستلزمات السلعية، نفقات الكهرباء والمياه والمصاريف الأخرى.
- \* على الرغم من زيادة التكوين الرأسمالي الثابت لمعاصر الزيتون في بعض سنوات الدراسة وتراجعها في السنوات الأخرى، إلا أن نسبة التكوين الرأسمالي الثابت (الإضافات والتحسينات الرأسمالية) من القيمة الدفترية للأصول الثابتة في بداية العام تعتبر متواضعة للغاية (٦, ١٢٪). هذا في الواقع يشير إلى ضعف الاستثمار في رأس المال الثابت لمعاصر الزيتون، ناهيك عن نسب الاهتلاك المرتفعة للأصول الثابتة والتي تراوحت بين ١٣-٢١٪ وهي نسبة أكبر من نسبة الإضافات والتحسينات على الأصول الثابتة، أي أن ما تم اضافته من أصول ثابتة تم تآكله من خلال نسب الاهتلاك المرتفعة. وتشير النتائج إلى أن الإضافات على الأصول الثابتة تركزت على بند الأجهزة والمعدات.
- \* إن مساهمة معاصر الزيتون في عدد من المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي تتراوح ما بين متواضعة إلى جيدة وبالتحديد مؤشرات مثل عدد المنشآت، العاملين، تعويضات العاملين، القيمة المضافة، التكوين الرأسمالي الثابت، إلا أن هناك تراجع في معظم هذه المؤشرات لمعاصر الزيتون خلال سنوات الدراسة، ما عدا مؤشر التكوين الرأسمالي الثابت، فعلى الرغم من تراجع مساهمة هذا المؤشر لمعاصر الزيتون في قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي في بعض السنوات إلا أن هذه المساهمة كانت مرتفعة ارتفاعاً ملحوظاً في سنوات أخرى (أنظر جدول رقم (٧)).
- \* عند عمل مقارنة ما بين عدد من المتوسطات لمعاصر الزيتون مع نفس المتوسطات لقطاع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي (أنظر جدول رقم (٨))، تشير النتائج إلى أن مساهمة معاصر الزيتون في المتوسطات المختلفة لقطاع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي تعتبر جيدة ومتقاربة إلى حد كبير، أما بخصوص نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج لمعاصر الزيتون فهي تعتبر كبيرة ومتزايدة (١٤, ٦٨٪) إذا ما قورنت مع نفس النسبة للصناعات الغذائية (٣٧٪) وللقطاع الصناعي (٩, ٤٠٪). هذا يشير إلى أن

القيمة المضافة إلى الإنتاج لمعاصر الزيتون عالية وان المكون المحلي لصناعة الزيتون يعتبر كبيراً يؤهلها بسهولة تشكيل قواعد المنشأة المطلوبة للتصدير (Rules of origin).

\* عند عمل تحليل للإنتاجية والأجور في معاصر الزيتون، تشير النتائج إلى أن نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين شكلت حوالي ٣٧٪ من إنتاجيتهم، أي مرتان ونصف أقل من إنتاجيتهم، وهذا يعتبر أقل من نصيب أجور العاملين في قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الصناعي من إنتاجيتهم حيث بلغت النسب ٤٢٪ و ٤٦٪ على التوالي.

\* يقدر معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من زيت الزيتون حوالي ٦ كغم سنوياً، حيث يعتبر هذا المعدل مرتفعاً إذا ما قورن مع معدل استهلاك الفرد من زيت الزيتون في بعض دول البحر الأبيض المتوسط مثل تركيا، البرتغال، مصر، شمال أوروبا وإسرائيل، ولكنه متواضع إذا ما قورن مع دول متوسطة أخرى مثل اليونان، أسبانيا، إيطاليا، وتونس. كما تشير النتائج إلى أن معدل الزيادة في استهلاك السوق الفلسطيني من زيت الزيتون هو أكبر من معدل الزيادة في إنتاج الزيت وهذا سيظهر بالتحديد بعد العام ٢٠٠٩ إذ عند هذه السنة سيتوازي أقصى إنتاج وصلت إليه فلسطين من زيت الزيتون خلال السنوات العشر الماضية (٣٤,٥٠٠ طن) مع حجم الاستهلاك المتوقع من زيت الزيتون في العام ٢٠٠٩ والذي قدر بحوالي ٣٤,٨٠٠ طن، على افتراض أن هذا الرقم من الإنتاج سيتم تحقيقه في السنوات الماسية اللاحقة.

\* تشكل الصادرات الفلسطينية من زيت الزيتون حوالي ٢٠٪ من الصادرات الزراعية و ١٠٪ من إجمالي الصادرات السلعية وحوالي ١٠٪ من إجمالي الإنتاج الفلسطيني من زيت الزيتون. وتشير النتائج إلى أن هناك تراجع في الصادرات الفلسطينية من زيت الزيتون خلال سنوات الدراسة وهذا يعود إلى ظاهرة تبادل الحمل وكذلك السياسات الحمائية التي انتهجتها الأردن حيال قطاعها الزراعي، كما أن محاولة فك الارتباط مع الضفة الغربية في العام ١٩٨٨ وعلى أثر الاتفاق التجاري الأردني الفلسطيني في العام ١٩٩٥، أدى إلى التعامل مع فلسطين على أساس قواعد منظمة التجارة العالمية الأمر الذي أثر على الصادرات الفلسطينية إلى وعبر الأردن وحصرها على شكل هدايا وأمانات حيث شكلت الأخيرة حوالي ٦٨٪ من إجمالي الصادرات

الفلسطينية من زيت الزيتون.

\* أما الواردات الفلسطينية من زيت الزيتون، فالجزء الأعظم من هذه الواردات كانت لأغراض الصناعة والجزء القليل جداً لغرض الأكل (زيت بكر صالح للأكل).

\* لقد أظهرت النتائج أن المواصفات والمقاييس الفعلية لزيت الزيتون الفلسطيني، تقع ضمن ما حدده مجلس الزيت العالمي وكذلك المواصفة الفلسطينية لزيت الزيتون. كما أظهرت الدراسة أن الغالبية العظمى من الزيت الفلسطيني (٨٠٪) يمتاز بدرجة حموضة تتراوح بين (٥، ١-٣٪) أي ينحصر ما بين جيد وعادي، وأما النسبة المتبقية (٢٠٪) من الزيت يمتاز بحموضة تتراوح بين (١-٥، ١٪). أما رقم البيروكساید في زيت الزيتون الفلسطيني فيتراوح بين ٨-١٥، حيث يبقى أقل مما أقره مجلس الزيت العالمي والمواصفة الفلسطينية والمحدد بحوالي ٢٠.

\* على الرغم مما تقوم به السلطة الفلسطينية من جهود لتطوير قطاع الزيتون، إلا أن هذه الجهود ما زالت بعيدة عن الحد الأدنى المطلوب لتطوير هذا القطاع. كما أن تدني جودة الزيت الفلسطيني وارتفاع تكلفته إنتاجه لم يتح المجال للاستفادة من المزايا التفضيلية التي أتاحتها اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع العديد من الدول، ناهيك عن أن بند زيت الزيتون لم يدرج في قوائم الإعفاء في بعض الاتفاقيات المبرمة ونخص بالذكر الاتفاقية مع الأردن وكذلك اتفاقية الشراكة الأوروبية. كما أنه وبالرغم من أن اتفاق باريس الاقتصادي يعتبر الأراضي الفلسطينية وإسرائيل وحدة اقتصادية واحدة وينص على حرية انتقال السلع والأفراد، إلا أن إسرائيل تضع العراقيل أمام دخول المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية ومنها زيت الزيتون وذلك تحت ذرائع صحية وأمنية.



## التوصيات الرئيسية للبحث

- \* تطوير طرق القطف والتخزين ، وذلك من خلال إنشاء مؤسسة إرشاد زراعي الهدف منها هو إرشاد وتوعية المزارع الفلسطيني على استخدام الأساليب السليمة في عملية القطف والنقل والتخزين ، التقليل ، الحماية من الآفات...الخ.
- \* تنظيم عملية توريد الثمار إلى المعاصر وذلك من خلال وضع نظام ومواعيد مسبقة مع المزارعين الهدف منها هو تلافي تكويم الثمار لفترة طويلة مما يؤدي إلى تعفنها وزيادة درجة الحموضة في الزيت.
- \* تطوير طرق العصر وفترة الزيت في المعصرة حيث لا زالت توجد أعداد من المعاصر القديمة لا تقوم بفترة الزيت.
- \* تطوير صناعة وطرق تعبئة الزيت ، وذلك باستخدام عبوات بلاستيكية أو زجاجية بأحجام مختلفة ، وذلك للانسجام مع أذواق المستهلكين وإمكانياتهم المادية.
- \* العمل على إنشاء مؤسسة متخصصة لتسويق الزيت ، الهدف منها هو تجميع الزيت من المزارعين والمعاصر ، وفحصه في المختبرات ، وذلك للتأكد من تطابقه مع المواصفات العالمية كخطوة أساسية لتسويق الزيت عبر الحدود. هذه المؤسسة تقوم بوضع علامات تجارية على عبوات الزيت تبين مواصفاتها والجهة المسؤولة عنها من أجل المحافظة على سمعة الزيت الفلسطيني وإيجاد أسواق جديدة لها.
- \* إن التفكير في إنشاء معصرة جديدة يجب أن يكون مبنياً على أسس علمية واضحة ، فتجري دراسات تفصيلية للمنطقة المراد إقامة المعصرة فيها تغطي كميات الزيتون المتوقعة ، عدد المعاصر الموجودة في القرية أو القرى المجاورة ، إمكانية استخدام المزارعين من القرى المجاورة للمعصرة المنوي إقامتها ، إضافة إلى العوامل الأخرى كتوفر مصادر الطاقة والمياه وطرق المواصلات ، ومن ثم يتخذ القرار المناسب بإنشاء المعصرة. ويمكن التحقق من كل هذه الأمور عن طريق إجراء دراسة جدوى اقتصادية قبل المباشرة في مشروع إنشاء معصرة.
- \* العمل على تشجيع إنشاء معاصر حديثة واستبدال القديم منها حيث أن المعاصر القديمة تعاني من مشاكل عدة منها عدم القدرة على الاستخلاص الكامل للزيت ، كثرة الشوائب في الزيت ، هدر الوقت ، ضعف الطاقة الإنتاجية...الخ.
- \* إنشاء مختبرات لفحص الزيت ، وذلك للتأكد من خلوه من الغش وتصدير الصالح

- منه حسب المواصفات التي تحددها الأسواق المستوردة. وإن قامت وزارة الزراعة بإنشاء المركز الوطني للبحوث الزراعية، إلا أنه (أي المركز) بحاجة إلى تطويره.
- \* العمل على تخفيض كلفة الإنتاج وتحسين الإنتاج والإنتاجية، وذلك من خلال توسيع واستصلاح الأرض القابلة لزراعة الزيتون، وكذلك معالجة أشجار الزيتون غير المثمرة والمتوفرة بكثرة في بلادنا، كما يجب العمل على استبدال الأشجار الهرمة بأشجار جديدة، وكذلك من خلال استخدام معاصر ذات تكنولوجيا حديثة.
- \* إنشاء قسم متخصص لقطع الغيار (مركز توريد للمعدات) لآلات عصر الزيتون، وتشكيل جهاز فني مدرب لصيانة هذه الآلات، وتأسيس وحدة صيانة متنقلة تتحرك خلال وقت قصير أثناء الموسم إلى مكان الخلل لإصلاحه بغية تقليص النفقات وكسب الوقت للحيلولة دون عطب الزيتون نتيجة للانتظار والاستفادة القصوى من معاصر الزيتون خلال فترة عملها القصيرة جداً.
- \* الاستفادة من الزيت المستخلص من الجفت في صناعات مثل الصابون والاستفادة من الجفت في صناعة الأعلاف بعد التأكد من عدم تأثيره السلبي على المواشي كما يمكن الاستفادة من الجفت في صناعة الأسمدة.
- \* العمل على إنشاء مؤسسات مالية متخصصة لتقديم الدعم المالي وبشروط ميسرة للمؤسسات المعنية بإنتاج وتسويق الزيت حتى تأخذ على عاتقها مسؤولية تسويق هذا الإنتاج بصورة جيدة.
- \* العمل على إبرام اتفاقيات تجارية مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية، وذلك لتسهيل إيصال منتجاتنا الزراعية بما فيها الزيتون إلى الأسواق العالمية وكذلك الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة مع العمل على تغيير بعض البنود في هذه الاتفاقيات والتي تعتبر مجحفة بحق الزراعة والصناعة الفلسطينية. كما يجب العمل على إدراج زيت الزيتون ضمن قوائم السلع التي من الممكن تصديرها إلى وعبر الأردن وذلك من خلال تعديل هذا البند في الاتفاقية التجارية الأردنية الفلسطينية. كما يجب التفاوض مع الدول التي تستضيف جاليات فلسطينية لتسويق منتجات الزيتون إليها حيث أن هذه الجاليات مرتبطة ارتباطاً معنوياً بفلسطين ومنتجاتها وخاصة الزيتون.
- \* نظراً لأهمية الاستثمار في رأس المال من أجل قيام صناعة تنافسية فإن على متخذ القرار الفلسطيني أن يقدم التسهيلات اللازمة لتشجيع هذا القطاع على زيادة استثماراته

الرأسمالية. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إعفاء السلع الرأسمالية ، بما في ذلك قطع الغيار من الرسوم الجمركية وصياغة قانون لتشجيع الاستثمار يربط بين الإعفاءات الضريبية ورأس المال والتكنولوجيا المتطورة مما سيشكل حافزاً للمنشآت الصناعية لاستيراد ما يلزمها من معدات وآلات لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي وفي الأسواق الخارجية.

## الهوامش

- (١) تم اقتباس كل الأرقام الإحصائية الواردة في هذا الباب من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، الإحصاءات الزراعية ٩٧/١٩٩٨، رام الله - فلسطين.
- (٢) الجابري فارس، الوضع الحالي والمستقبلي لإنتاج وتصنيع زيت الزيتون، ورقة عمل مقدمة إلى منظمة الفاو، وزارة الزراعة الفلسطينية ١٩٩٧، ص.١.
- (٣) دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، مسح موسم الزيتون ١٩٩٨. النتائج الأساسية، ص ١٥، رام الله - فلسطين.
- (٤) دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، مسح موسم الزيتون ١٩٩٨: النتائج الأساسية، ص ٢٠، رام الله - فلسطين.
- (٥) الجابري فارس، مرجع سابق، ص.٦.
- (٦) الجابري فارس، مرجع سابق، ص.٥.
- (٧) الجابري فارس، مرجع سابق، ص ٦ / دائرة الإحصاءات المركزية، ١٩٩٩، مسح معاصر الزيتون ١٩٩٨، النتائج الأساسية، ص ١٩.
- (٨) الجابري فارس، مرجع سابق، ص.٧.
- (٩) دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، مسح موسم الزيتون ١٩٩٨: النتائج الأساسية، ص ٢٢، رام الله - فلسطين.
- (١٠) الجابري فارس، مرجع سابق، ص.٥.
- (١١) دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، مسح موسم الزيتون ١٩٩٨: النتائج الأساسية، ص ٢٢، رام الله - فلسطين.
- (١٢) عساف سعيد، إرشادات حول الإنتاج الوفير والفاخر من زيت الزيتون الفلسطيني، المركز الوطني للبحوث الزراعية، ١٩٩٦، ص.١.
- (١٣) لتحليل ذلك، تم احتساب قيمة الأصول الثابتة في الصناعة (على أساس متوسط القيمة الدفترية في بداية العام ونهايته) ثم قسم ذلك على عدد العاملين في الصناعة ذاتها للحصول على نسبة رأس المال/ العمل (capital/ labor (k/L) Ratio).
- (١٤) دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩، مسح موسم الزيتون ١٩٩٨: النتائج الأساسية، ص ٤٤، رام الله - فلسطين.
- 15) FAO, yearbook, 1994.
- (١٦) ملفات وزارة الزراعة الفلسطينية، رام الله - فلسطين.
- (١٧) عساف سعيد، مرجع سابق، ص.٤.
- (١٨) عساف سعيد، مرجع سابق، ص.٤.
- 19) Ministry of planning & international cooperation (mopic), Building competitive Advantage in the Palestinian economy, August 1998, p.101
- (٢٠) الجعفري محمود، الاتفاقية التجارية الأردنية الفلسطينية - متطلبات التعديل، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس ١٩٩٧، ص.٧.

- (٢١) الجعفري محمود، مرجع سابق. ص. ٣٣
- (٢٢) بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل وم.ت.ف، نسخة مترجمة عن الإنجليزية، المادة VIII، ص. ٢١
- (٢٣) بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل وم.ت.ف، مرجع سابق، ص. ٢١

## قائمة المراجع

- (١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠، مسوحات معاصر الزيتون، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٩٩٩: النتائج الأساسية، رام الله - فلسطين.
- (٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، المسح الصناعي ١٩٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ١٩٩٥: نتائج أساسية، رام الله - فلسطين.
- (٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، السكان في الأراضي الفلسطينية ١٩٩٧-٢٠٢٥، رام الله، فلسطين.
- (٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠١، إحصاءات التجارة الخارجية، رام الله - فلسطين.
- (٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، الإحصاءات الزراعية، ٩٨/٩٧، رام الله - فلسطين.
- (٦) الجابي فارس، الوضع الحالي والمستقبلي لإنتاج وتصنيع زيت الزيتون في فلسطين، ورقة عمل مقدمة إلى منظمة الفاو، وزارة الزراعة الفلسطينية، ١٩٩٧.
- (٧) الجابي فارس، الخدمات الإرشادية والضروريات الفنية لتطوير إنتاج شجرة الزيتون، شؤون تنمية، ص ٦، المجلد الثاني.
- (٨) اللجنة الوطنية لتطوير شجرة الزيتون بمواصفات جيدة، آب ١٩٩٦، رام الله - فلسطين.
- (٩) الريشة مازن، تنميط الإنتاج الزراعي: المشكلات القائمة وإمكانيات التغيير، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، كانون ثاني ١٩٩٧.
- (١٠) الملتقى الفكري العربي ولجان الإغاثة الزراعية، التقرير النهائي عن معاصر الزيتون في الضفة الغربية وقطاع غزة. المجلد الأول - العدد السابع ١٩٩٣، المجلد الثاني - العدد الرابع ١٩٩٤، المجلد الثالث - العدد الأول ١٩٩٥.
- (١١) الجعفري محمود، التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية - واقعها وآفاقها المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، آب ٢٠٠٠، رام الله - فلسطين.
- (١٢) موسى شريف والجعفري محمود: القوة والتجارة - البروتوكول الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي - مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٢١، ١٩٩٥.
- (١٣) بروتوكول باريس الاقتصادي بين حكومة إسرائيل وم.ت.ف. ١٩٩٤.
- (١٤) جبر أحمد، ظاهرة تبادل الحمل في الزيتون وتأثيره على الدخل القومي، مجلة المهندس الزراعي الفلسطيني، العدد السادس، كانون ثاني ١٩٩٦، ص ٣١-٣٣.

- (١٥) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ندوة حول الزراعة الفلسطينية - إلى أين، نابلس، شباط ١٩٩٩.
- (١٦) عساف سعيد، إرشادات حول الإنتاج الوفير والفاخر من زيت الزيتون الفلسطيني، المركز الوطني للبحوث الزراعية، ١٩٩٦، رام الله - فلسطين.
- (١٧) عساف سعيد، مزايا الزيتون الفلسطيني الممتاز وطرق إنتاجه، مجلة المهندس الزراعي الفلسطيني - العدد الثاني، تشرين ثاني ١٩٩٢، ص ٤-٦.
- (١٨) عورتاني، هشام: العلاقات الأردنية الفلسطينية في المجالات الزراعية، العوامل المحددة وآفاقه المتاحة، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٤، ١٩٩٦.
- (١٩) عورتاني، هشام: واقع ومستقبل شجرة الزيتون في الضفة الغربية، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية. ١٩٨١.
- (٢٠) عبد الجابر تيسير: اتفاقيات التجارة وآثارها المحدودة على حجم التجارة بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد الرابع في جامعة اليرموك، أربد - الأردن ١٩٩٦.
- (٢١) صقر أحمد صقر وآخرون: أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، مركز دراسات الشرق الأوسط - عمان ١٩٩٤.
- (٢٢) زيت الزيتون والصحة، نشرة تصدر عن المجلس الدولي لزيت الزيتون، مدريد، أسبانيا. ١٩٩٠.